

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة 1539

المعقودة في قصر الأمم، جنيف، يوم الثلاثاء، 10 آذار/مارس 2020، الساعة 10/05 صباحاً

الرئيس: السيد جيرمان إدموندو بروفن (الأرجنتين)



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.20-07098(A)



* 2 0 0 7 0 9 8 *

الرئيس (تكلم بالإسبانية): صباح الخير جميعاً. أعلن افتتاح الجلسة العامة 1539 لمؤتمر نزع السلاح. أيها السيدات والسادة، ستُكرس الجلسة العامة لهذا اليوم لمسألة المنظور الجنساني في نزع السلاح. وبعد ملاحظات استهلاكية ستدلي بها الأمانة العامة لمؤتمر نزع السلاح، سنستمع إلى عرض بشأن هذه المسألة يقدمه معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح. وبعد ذلك أعطي للوفود الكلمة، أولاً بشأن هذه المسألة ثم بشأن أي مسألة أخرى. ولكن، قبل أن نواصل، طلبت الأمانة أن تتناول بإيجاز بعض المسائل المتصلة بالصحة.

السيدة داي (أمانة مؤتمر نزع السلاح) (تكلمت بالإنكليزية): أعلنت منظمة الصحة العالمية، كما تعلمون، أن تفشي فيروس كورونا المستجد في عام 2019 يشكّل حالة طوارئ صحية عمومية تثير قلقاً دولياً. ورغم أن هذا القرار يركز على التدابير العالمية لمكافحة الجائحة، يمكن للأفراد المساهمة أيضاً باتباع النصيحة الداعية إلى التفكير عالمياً والعمل محلياً.

ولذلك، يُحث جميع الحاضرين في مؤتمر نزع السلاح على اتباع التوجيهات التالية: التقيد بعدم حضور الجلسات، بما في ذلك هذه الجلسة، عند الشعور بتوعك أو في حالة ظهور حمى أو سعال أو أعراض تنفسية أخرى؛ ومحاولة ترك مقاعد فارغة بين المشاركين إذا كانت القاعة تسمح بذلك؛ والاتصال فوراً بدائرة الخدمات الطبية للأمم المتحدة على الرقم 022 917 2520 أو بمركز الأمم المتحدة للمراقبة الأمنية على الرقم 022 917 2900 أو الرقم 112 من أي هاتف داخلي عند الشعور بوعكة وفي حالة القدوم من مكان معرض لخطر فيروس كورونا في الـ 14 يوماً الأخيرة؛ ومراعاة التدابير الوقائية المنتظمة، مثل آداب السعال وغسل اليدين بانتظام.

الهدف من هذه التدابير هو سلامتكم وحماية عافيتكم. وشكراً جزيلاً. أرقام الهواتف التي ذكرتها متاحة لدى الأمانة إذا احتجتم إليها.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): سنعود الآن إلى المسائل الموضوعية. فيما يتعلق بالوقاية، بعد أن نتناول مسألة المنظور الجنساني، سأعطي الكلمة للرئاسة القادمة، التي ستضطلع بها أستراليا، أو أطلب منها مناقشة التدابير الممكنة التي يمكن أن نتخذها، بما في ذلك استخدام قاعات أخرى.

في يوم الجمعة، 6 آذار/مارس، وزعت الأمانة وثيقة بشأن مؤتمر نزع السلاح ومسألة المنظور الجنساني. والغرض من الوثيقة هو أن تكون أساساً لمناقشة هذه المسألة من منطلق كلي يشمل بوجه خاص زيادة مشاركة المرأة في نزع السلاح. إن مسألة المنظور الجنساني مسألة شاملة لعدة قطاعات تناولتها بطريقة تداولية وموضوعية الهيئات المنشأة المعنية بمعظم صكوك نزع السلاح وتحديد الأسلحة. وبالإضافة إلى ذلك، يتضمن نص صكين دوليين حديثين، هما معاهدة حظر الأسلحة النووية ومعاهدة تجارة الأسلحة، أحكاماً تراعي هذه المسألة. وتعترف المعاهدة الأولى بالأثر غير المتناسب للأسلحة النووية على الفتيات والنساء، وبالالتزام بتقديم المساعدة المراعية للسن ونوع الجنس إلى الضحايا. وتُلزم المعاهدة الثانية الدول المصدرة للأسلحة التقليدية بأن تضع في اعتبارها خطر استخدام تلك الأسلحة لارتكاب أو تيسير ارتكاب أعمال عنف جنساني خطيرة أو أعمال عنف خطيرة ضد النساء والأطفال. وفي هذا السياق، نعتقد أن من الضروري أن يشجع المؤتمر تهيئة مناخ تكافؤ الفرص للجميع، وأن يتخذ نهجاً جديدة تساعد على ضمان إحراز تقدم جوهري. وتحقيقاً لتلك الغاية، يتعين علينا أن نفعل ما هو أكثر من مجرد إصدار إعلانات.

وقبل أن أعطي الكلمة للوفود، أود أن أدعو الأمانة العامة للمؤتمر، السيدة تاتيانا فالوفايا، إلى تقديم بعض الملاحظات التمهيدية بشأن هذه المسألة.

السيدة فالوفايا (الأمينة العامة لمؤتمر نزع السلاح) (تكلمت بالإنكليزية): شكراً لك سيدي الرئيس على عقد جلسة هذا اليوم وعلى عرض الورقة غير الرسمية التي ستكون الأساس لمناقشة هذا اليوم المتعلقة بالمنظور الجنساني في مجال نزع السلاح. وأود أيضاً أن أذكر أن هذا الموضوع قد نوقش في مؤتمر نزع السلاح في عدة مناسبات خلال السنوات الأخيرة، كما أشكر جميع الدول الأعضاء التي شاركت في هذه المناقشات وأعدت إطلاقها في السنوات الماضية. وهذا الموضوع بالغ الأهمية لمؤتمر نزع السلاح.

إن عام 2020 يمثل علامة فارقة في سياق الجهود العالمية الرامية إلى تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وهو يواكب الذكرى السنوية العشرين لاعتماد قرار مجلس الأمن 1325 (2000) المتعلق بالمرأة والسلام والأمن، والذكرى الخامسة والعشرين لاعتماد إعلان ومنهاج عمل بيجين، والذكرى السنوية العاشرة لقرار الجمعية العامة 69/65 بشأن المرأة ونزع السلاح وعدم الانتشار وتحميد الأسلحة. وتمثل الذكرى السنوية لهذه الصكوك اعترافاً عالمياً بالدور الحاسم الذي تؤديه المرأة في عمليات صنع القرار في مجال السلم والأمن، بما في ذلك نزع السلاح.

ويواصل الأمين العام للأمم المتحدة التأكيد على أن ضمان مشاركة المرأة بصورة كاملة وفعالة وقائمة على المساواة في جميع عمليات صنع القرار المتصلة بنزع السلاح أمر أساسي لتعزيز وتحقيق السلام والأمن المستدامين. وقد أدرج الأمين العام في برنامجه لنزع السلاح مسألة المساواة بين الجنسين في هذه العمليات بوصفها واجباً أخلاقياً وضرورة تنفيذية في آن معاً. لقد أدت المرأة دائماً دوراً حاسماً في وضع وتنفيذ صكوك نزع السلاح. ويجب الاعتراف بمساهمات المرأة، وزيادة إعلاء صوتها.

وبالتوازي مع جهودنا الرامية إلى تمكين المرأة من المشاركة المحدية في مسألة نزع السلاح، يجب علينا أيضاً أن نتناول مسألة تفاوت آثار الأسلحة المختلفة على مختلف قطاعات السكان. ويحدوني الأمل في أن يراعي المؤتمر دائماً في مداولاته، عند نظره في بنود جدول أعماله الأساسية، موضوع المنظور الجنساني.

ومن المشجع أن أسمع أن المؤتمر يجري مناقشات مكرسة لهذا الموضوع اليوم، وأرحب بالدعوات التي أطلقتها وفود عديدة والتي تطرح باستمرار مسألة الحاجة إلى اعتماد منظور جنساني في أعمال المؤتمر. ومن دواعي فخري أن أقول إنني، بصفتي مناصرة دولية للمساواة بين الجنسين، أنا وفريقي، على استعداد لدعمكم في تعزيز المنظورات الجنسانية في مؤتمر نزع السلاح. وشكراً لكم.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): شكراً جزيلاً سيدي الأمينة العامة على ملاحظاتك. وأدعو الآن السيدة ريناتا دالاكوا، من معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، إلى التكلم عن مسألة المنظور الجنساني في مجال نزع السلاح.

السيدة دالاكوا (معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح) (تكلمت بالإنكليزية): صباح الخير. سيدي الرئيس، سيدي المدير العام، حضرات الزملاء الموقعين، أود أن أبدأ بالإعراب عن شكري لرئيس هذه الدورة وللفريق الأرجنتيني على عقد هذه المناقشة اليوم.

(واصلت بالإسبانية)

وأود أيضاً أن أشكرك على الدعوة الكريمة التي وجهتها إلى معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح (المعهد).

(واصلت بالإنكليزية)

أنا ريناتا دالاكوا وأحضر هنا بالنيابة عن مديرة المعهد، ريناتا دوان، التي كانت تود أن تكون معنا اليوم، وهي ترسل اعتذارها لعدم تمكنها من حضور الجلسة.

إن مناقشة اليوم، كما ذكر، تتعلق بالنهوض بالمنظور الجنساني في مجال نزع السلاح، وعلى وجه التحديد في مؤتمر نزع السلاح. وربما لاحظ من كانوا منكم يغطون مسألة تحديد الأسلحة ونزع السلاح منذ بضع سنوات أن المنظور الجنساني أصبح موضوعاً متداولاً في سياق المناقشة على مدى السنتين الماضيتين. فقد رأينا الأمين العام للأمم المتحدة يدرج المساواة بين الجنسين في برنامجه لنزع السلاح، ويسن تدابير لتحقيق المساواة بين الجنسين في كل هيئة معنية بنزع السلاح أنشئت تحت رعايته.

وقد شهدنا إنشاء مجموعة التأثير في مجال نزع السلاح التابعة للشبكة الدولية لأنصار ونصيرات المساواة بين الجنسين، هنا في جنيف. وشهدنا أيضاً إنشاء شبكة أنصار المساواة بين الجنسين في مجال السياسات النووية، التي بدأت في الولايات المتحدة الأمريكية، وهي موجودة الآن كذلك في أوروبا. وقد شهدنا تزايد عدد قرارات اللجنة الأولى التي تعالج مسألة المنظور الجنساني. وفي عام 1920، تضمن ما يقرب من ثلث قرارات اللجنة الأولى عبارات تتعلق بالمنظور الجنساني.

وفي العام الماضي، أولى مؤتمر الدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة أولوية لموضوع المنظور الجنساني. وقد قُدمت عدة ورقات عمل بشأن هذا الموضوع في إطار جولة استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية؛ وفي العام الماضي عقد اجتماع الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية أول نشاط جانبي له بشأن القضايا الجنسانية، وتناول الآثار المحتملة للأسلحة البيولوجية على الجنسين. ومن ثم تزايد عدد ما أطلقته البلدان من مبادرات وما أصدرته من بيانات تدعو إلى مشاركة المرأة بصورة كاملة وفعالة وقائمة على المساواة في المسائل المتعلقة بتحديد الأسلحة ونزع السلاح. وأعقب ذلك بذل جهد منهجي لتتبع وفهم مشاركة المرأة في هذا المحفل.

وفي العام الماضي، نشر المعهد دراسة بعنوان "لا نزال خلف الركب"، وهي دراسة قدمت تحليلاً أساسياً لمشاركة المرأة في مختلف محافل تحديد الأسلحة ونزع السلاح. وتتابع الأمانات أيضاً - أي زملاؤنا من مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح، على سبيل المثال - مشاركة المرأة في مختلف محافل نزع السلاح.

وقد بدأنا الآن، إذن، في الحصول على البيانات؛ وما شهدناه هنا في مؤتمر نزع السلاح هو أن مشاركة المرأة قد اتبعت نمطاً مماثلاً لنمط مشاركتها في اللجنة الأولى وأيضاً في عملية استعراض معاهدة عدم الانتشار - أي أنها انتقلت من أقل من 10 في المائة في ثمانينات القرن العشرين إلى 30 في المائة تقريباً في عام 2015. وتزيد بالفعل نسبة المندوبات المشاركات في المؤتمر على ذلك. ففي عام 2018، شكلت النساء نسبة 37 في المائة من المشاركين في مؤتمر نزع السلاح. غير أن ما نراه الآن هو أن دور المرأة لم يتقدم بنفس وتيرة تمثيلها الاسمي. وفي الوقت الذي قد تمثل فيه النساء الحاضرات في القاعة نسبة 30 أو 35 في المائة من المندوبين، لا تُتاح لهن نفس الفرصة للتحديث، ونحن نعلم ذلك لأن زملاءنا في الأمانة يتابعون من يدلون ببيانات ويوجهون المناقشات. والأرقام التي نراها غالباً ما تكون أقل من 20 في المائة.

وعلاوة على ذلك، عقدنا في العام الماضي عدة حلقات نقاش في إطار مؤتمر نزع السلاح، ومن بين تسع حلقات نقاش كان جميع الحاضرين في سبع حلقات من الذكور. وهذا يبين أن الأفكار المتعلقة بمن يشكل، وما يشكل، سياسة جيدة في هذا المجال ترتبط ارتباطاً كبيراً بالذكورة والمعايير المنسوبة إلى الرجل. وكمثال على ذلك الفكرة التي يُتوقع بناء عليها من الدبلوماسي الجيد المشارك في وضع سياسات تحديد الأسلحة ونزع السلاح أن يتسم بالصلابة وروح المجازفة والخبرة العسكرية، وكلها سمات ترتبط بالرجال فقط.

وتبين هذه الأرقام أنه على الرغم من أن الناس يقولون إننا نشهد زخماً في مجال الحد من الأسلحة ونزع السلاح - إذ يجري إدماج المنظور الجنساني في معاهدات شتى، كما قال الرئيس في وقت سابق - لا يزال أمامنا طريق طويل علينا أن نقطعه. ولا يتعلق الأمر بتحديد الأسلحة ونزع السلاح فحسب، فالمجتمع عموماً لا يزال يتخذ مواقف واسعة النطاق من التحيز والتعامل ضد المرأة.

وقد أصدر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مؤخراً مؤشر المعايير الاجتماعية الجنسانية، الذي أوصيكم بالاطلاع عليه. وهو يشمل بيانات من 75 بلداً تغطي أكثر من 80 في المائة من سكان العالم. ووفقاً لهذا المؤشر، يعتبر حوالي نصف سكان العالم، رجالاً ونساءً، أن الرجال هم الأفضل لتقلد المناصب السياسية القيادية. ويرى أكثر من 40 في المائة أن الرجال هم الأفضل أيضاً للمناصب التنفيذية في مجال الأعمال التجارية وأن لهم حق أكبر في العمل عندما تشح فرص العمل. ويرى 28 في المائة أن من حق الرجل أن يضرب زوجته. وهذا واقع ينبغي أن يشجعنا على مواصلة العمل من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين، لأننا ما زلنا بعيدين جداً عن تحقيق ذلك الهدف.

وعندما نتحدث عن إيجاد ثقافة المساواة بين الجنسين، فإن الأمر لا يتعلق ببساطة بإضافة النساء. بل يتعلق في الواقع بإعطاء قيمة للتنوع والتغيير، الأمر الذي يتطلب تحولات أساسية في ثقافة الأوساط المعنية بتحديد الأسلحة. وربما يعني ذلك أن إجراء مناقشات متوازنة من المنظور الجنساني يتطلب التواصل مع خبراء أصغر سناً وأكثر تنوعاً. وربما يعني ذلك أيضاً إعادة النظر في مسألة طول المسار المهني كقيمة ذات أولوية في مجال تحديد الأسلحة، والتفكير في منح إجازات من العمل للنساء والرجال لإعطاء أولوية لرعاية الأطفال، على سبيل المثال.

وقد يشجع تبني مهارات التعاطف والتفاوض على التركيز بشكل أقل قليلاً على سمات من قبيل الصلابة أو المخاطرة. وقد يعني ذلك أيضاً قبول النساء اللواتي سلكن مسارات مهنية في ميادين أخرى من ميادين الأمن الدولي. ولذلك، نعتقد أن الاعتراف بالترابط بين مجال تحديد الأسلحة والمجالات الأخرى، مثل المساواة بين الجنسين أو التنمية، سيوسع بالفعل مجال الأمن الدولي وسيشجع على طرح منظورات جديدة وفكر جديد في مجال تحديد الأسلحة.

فكيف السبيل إلى ذلك؟ كيف نعمل من أجل تحسين مشاركة المرأة في هذا المجال ونخرج من هذه المشاركة بمنظورات جديدة وفكر جديد؟ يشارك المعهد، إلى جانب أيرلندا والفلبين وكندا وناميبيا، في رئاسة مجموعة التأثير في مجال نزع السلاح التابعة للشبكة الدولية لأنصار ونصيرات المساواة بين الجنسين، وهي مبادرة ترمي إلى تعزيز الحوار وتقاسم المعرفة والنهوض بفرص العمل المراعي للمنظور الجنساني في مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح.

وآمل أن تكونوا على علم بأنشطتنا؛ لقد قمنا بالكثير من الأمور في جنيف، وأعدنا بالفعل حزمة مرجعية متعلقة بموضوع المنظور الجنساني ونزع السلاح عُممت على جميع أعضاء مؤتمر نزع السلاح قبل بدء دورة هذا العام. وإذا نظرتم إلى الحزمة، أو مجموعة الأدوات، ستجدون بعض التوصيات التي قد يكون من المفيد النظر فيها هنا في المؤتمر. إننا نتحدث عن إدراج لغة تراعي المنظور الجنساني في البيانات أو عن تنظيم جلسات إحاطة بشأن القضايا الجنسانية وعلاقتها بجوهر العمل. فعلى سبيل المثال، يمكن التفكير في بحث القضايا الأساسية للمؤتمر من خلال منظور جنساني كجزء من عمل مؤتمر نزع السلاح.

ونحن نتحدث أيضاً عن توطيد التوازن بين الجنسين في الأفرقة عن طريق وضع مبادئ توجيهية وإدراج قائمة مرجعية بشأن كيفية تحقيق التوازن بين الجنسين في الأفرقة. وهذا يعني عادة التخطيط المبكر والتركيز على الخبرة. ونحن نتحدث كذلك عن دعم الأنشطة الجانبية أو عقد

اجتماعات غير رسمية بشأن مسألة المنظور الجنساني على هامش الاجتماعات. وترتبط هذه النقطة بتداول المؤتمر على نطاق أوسع مع المجتمع المدني. وكان المجتمع المدني قوة رائدة وراء إدراج المساواة بين الجنسين في المناقشات الأمنية الدولية. وقد رأينا أن قيادة المجتمع المدني هي أحد العوامل الرئيسية التي تمكّن من تعميم المنظور الجنساني في مجال تحديد الأسلحة. وبالتالي، فإنني أشجع المؤتمر على إيجاد سبل للتداول مع أعضاء المجتمع المدني.

وبالإضافة إلى ذلك، اقترحت الأرجنتين ورقة غير رسمية تحتوي أيضاً على توصيات مهمة بالفعل، بعضها مماثل لما كنت أقوله. وتحدث هذه الورقة عن مراعاة المنظور الجنساني عند التخطيط للعمل وأيضاً عند مناقشته ومحاولة تبين التحديات المحددة التي قد تُطرح في كل منطقة أو في كل مجموعة محددة.

إنني سعيدة جداً بهذه المناقشة - فقد كان عملي في المعهد منصبا خلال فترة العام ونصف الماضية على مسألة المنظور الجنساني وتحديد الأسلحة، وأسعدني أن أرى هذه المناقشة تتبلور. وأمل أن تتمكن من مناقشة بعض الأفكار العملية بشأن كيفية النهوض بالمساواة بين الجنسين في مؤتمر نزع السلاح. وأتطلع إلى الاستماع إلى تعليقاتكم وآرائكم. وشكراً لكم.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر السيدة دالكوفا شكراً جزيلاً على مداخلتها. وأعطي الكلمة الآن للوفود التي طلبت الحديث عن هذه المسألة. لدي على قائمة المتكلمين شيلي، وسويسرا، وأيرلندا، وكندا، وأستراليا، وسلوفينيا، وكرواتيا، والنرويج، وبيرو، بهذا الترتيب. إذا كان أي وفد يرغب في أن يُضاف إلى القائمة، يرجى إعطاء إشارة وسوف يُضاف. وأعطي الكلمة الآن لسفير شيلي.

السيد تريسلر زامورانو (شيلي) (تكلم بالإسبانية): شكراً جزيلاً سيدي الرئيس. قبل أن أتناول الموضوع المحدد لهذه الجلسة من مؤتمر نزع السلاح، أود أن أعرب عن امتنان وفد بلدي لك وللرؤساء الآخرين لهذه الدورة على ما قمتم به من عمل أثناء أسابيع رئاستكم، التي تنتهي اليوم. ونعرب عن امتناننا الخاص للجهود الكبيرة التي بذلها السفير فورادوري وفريقه في السعي إلى التوصل إلى التوافق الضروري في الآراء بشأن برنامج عمل لهذا المؤتمر، وإن كان ذلك لا يزال بعيد المنال. فإن لم ننجح في هذا المسعى، فلن يكون ذلك بالتأكيد بسبب نقص في الجهد.

سيدي الرئيس، إننا نقدر تعميم الورقة غير الرسمية المتعلقة بمؤتمر نزع السلاح والمسائل الجنسانية، التي وُزعت في الوقت المناسب في الأسبوع الماضي. وكما ذكرت في الوثيقة، يُحتفل في هذا العام بذكرى عدة مناسبات، منها ذكرى اعتماد قرار مجلس الأمن 1325 (2000) وذكرى إعلان ومنهاج عمل بيجين، وهما صكان بالغاً الأهمية في إدراج منظور جنساني في المسائل المتعلقة بالسلام والأمن، وعلى نطاق أوسع، في تحقيق مزيد من المساواة وتحقيق مجتمعات شاملة للجميع عن طريق تمكين المرأة بوصفها جهة معنية رئيسية وعملاً رئيسياً في إحداث التغيير على جميع المستويات.

سيدي الرئيس، إننا إذ نأخذ ورقتكم غير الرسمية كنقطة انطلاق لنا، نود أن نطلع الوفود على العناصر التالية لسياستنا الداخلية التي تعالج هذه المسألة المهمة. إن مجال المرأة والسلام والأمن يحظى بالأولوية في سياسة شيلي الخارجية المتعددة الأطراف. وبناءً على ذلك، شجعنا تقوية أواصر التعاون الإقليمي والعالمي بشأن هذه المسألة بهدف تعزيز السياسات الحكومية التي تضمن للمرأة الممارسة الكاملة لحقوقها، وتحقيق تغيير ثقافي وهيكل جذري، وتحقيق مجتمعات شاملة للجميع، ووضع مسألة تمكين المرأة ومنع العنف الجنسي في صميم الجهود الدولية.

وعلى مستوى الأمم المتحدة، تشارك شيلي في مختلف المبادرات المرتبطة خطة المرأة والسلام والأمن وتنفيذ القرار 1325 (2000) وتشجعها. ونحن، باعتبارنا عضواً مؤسساً في شبكة مراكز التنسيق

الوطنية، وهي محفل أقاليمي شامل، نسعى إلى وضع واستعراض استراتيجيات وطنية ذات تأثير كبير بوصفها أدوات لإدماج المنظور الجنساني بصورة منهجية في التقييم والوقاية، وإلى زيادة حضور المرأة في قطاع الأمن وعمليات السلام والوساطة، وإلى المضي قدماً في تنفيذ القرارات المتعلقة بالعنف الجنسي والجنساني المتصل بالتزاعات.

وبالإضافة إلى ذلك، أصبحت شيلي في عام 2009 أول بلد في منطقتها يعدّ خطة عمل وطنية لتنفيذ قرار مجلس الأمن 1325(2000). وجسدت الخطة الثانية، التي تشمل الفترة من عام 2015 إلى عام 2018، توصيات مجلس الأمن وأفضل الممارسات الدولية في هذا المجال، وشددت على تقديم التعليم والتدريب للأفراد العسكريين والمدنيين. وتضمنت الخطة مؤشرات كمية وعيّنت المؤسسات المسؤولة عن تحقيق الأهداف التي حُددت، مما يعزز الشفافية والمساءلة. وقد أدمجت مسألة الحماية الجنسانية في عقيدة البلد ذات الصلة بعمليات السلام وتخطيطها وتنفيذها في إطار المجالات والأهداف المواضيعية الأربعة التي حددتها الأمم المتحدة، وهي: أولاً، المشاركة؛ وثانياً، الوقاية؛ وثالثاً، الحماية؛ ورابعاً، الإغاثة والتعافي.

وتعكف حالياً لجنة خبراء معنية بالقرار 1325(2000)، تضم وزارة الخارجية، ووزارة الدفاع، ووزارة الداخلية والسلامة العامة، ووزارة شؤون المرأة والمساواة بين الجنسين، على تقييم كيفية تنفيذ خطة العمل الوطنية الثانية في عام 2019. وبالإضافة إلى ذلك، تنظم اللجنة، في إطار الاحتفال بالذكرى العشرين للقرار 1325(2000) وتعزيز خطة المرأة والسلام والأمن، حلقة دراسية لتقييم خطط عمل شيلي واجتماعات مع الأكاديميين والمجتمع المدني والقوات المسلحة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وجهات أخرى.

سيدي الرئيس، كما أوضحتم في ورقتكم غير الرسمية، أصبح من الواضح بشكل متزايد أن تحقيق السلام والأمن مستحيل من دون المشاركة الفعالة للمرأة في العمليات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تتمحور حولها جميع مجتمعاتنا. وتؤيد شيلي اتخاذ نهج وقائي قائم على تعزيز مجتمعات ديمقراطية وشاملة للجميع تفسح المجال أمام المشاركة النشطة لجميع أصحاب المصلحة، ولا سيما النساء والفتيات.

وأخيراً، لا يسعنا إنهاء بياننا دون أن نعترف بالفائدة الهائلة التي استمدتها وفد بلدي، وبالتأكيد وفود أخرى، من عمل معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح بشأن مسألة المنظور الجنساني ونزع السلاح. ونرحب ترحيباً حاراً بتوزيع الحزمة المرجعية المتعلقة بالمنظور الجنساني ونزع السلاح في بداية هذه الدورة. ونسلم أيضاً بقيمة مبادرة الشبكة الدولية لأنصار ونصيرات المساواة بين الجنسين وأثرها الإيجابي، التي أدت، من خلال العمل الشاق، إلى تنشيط المشاركة المؤسسية في مسألة المنظور الجنساني.

وشكراً جزيلاً.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): شكراً جزيلاً سعادة السفير على مداخلتك. سويسرا هي التالية على القائمة. الكلمة الآن لسفير سويسرا.

السيد باومان (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): سيدي الأمين العام، سيدي الرئيس، أود أيضاً أن أبدأ بياني بتوجيه الشكر لكما، وللرئاسة الأرجنتينية، والرؤساء الستة لهذه الدورة على جهودكم الرامية إلى اعتماد برنامج عمل لمؤتمر نزع السلاح. ونأسف لعدم التمكن من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن هذه المسألة. وما زلنا مقتنعين بأن النهج العملي، الذي يسمح للمؤتمر بتناول العناصر الموضوعية، وبالتالي الاقتراب من المفاوضات، هو النهج الكفيل بأن يتيح للمؤتمر تجاوز مأزقه الذي طال أمده. وفي ظل عدم وجود برنامج عمل هذا العام، سيكون من المناسب استثمار اجتماعاتنا أفضل استثمار ممكن. ولذلك، نرحب بتكريس هذه الجلسة للموضوع المهم المتمثل في الصلة بين نزع السلاح والمنظور الجنساني.

ويجدر بنا أن نلاحظ أن انتشار الأسلحة واستخدامها، والنزاع المسلح بشكل أعم، أمور تؤثر بشكل مختلف على النساء والرجال. فالرجال لا يزالون يشكلون الفئة الرئيسية من الضحايا المباشرين للنزاعات، في حين تتأثر النساء بطريقة مغايرة، إذ كثيراً ما تؤدي النزاعات إلى تفاقم أوجه عدم المساواة وعدم الإنصاف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وتعرض النساء أيضاً بشدة لخطر العنف الجنسي والعنف الجنساني، فضلاً عن صعوبات في الحصول على المساعدة المخصصة للضحايا. وهذه، بطبيعة الحال، مجرد أمثلة قليلة، ولكنها تؤكد أهمية أخذ هذا البعد في الاعتبار في أنشطة نزع السلاح.

وفيما يتعلق بهذا الموضوع، أود أن أبرز جوانب معينة. أولاً، أود الإدلاء بضع كلمات عن السياسة الخارجية لسويسرا في مجال السلم والأمن. تعتمد سويسرا نهجاً يراعي الفوارق بين الجنسين، بأخذ الاحتياجات المختلفة للنساء والرجال في الاعتبار، وبضمان تعزيز السلام مع احترام المساواة بين الجنسين. وتضع سويسرا أيضاً المنظور الجنساني في الاعتبار، عند الاقتضاء، في سياق تنفيذ برامجها، وتشجع شركاءها على أن يحدوا حدودها. وعلى الصعيد الوطني، تتضمن خطة العمل الوطنية للفترة 2018-2022 التي تهدف إلى تنفيذ قرار مجلس الأمن 1325 (2000) تدابير محددة في مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح. وعلى الصعيد الدولي، تعمل سويسرا في عدد من المجالات. فهي تتعاون، مثلاً، مع معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح في السعي إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ومن الأمثلة الأخرى العمل الذي تضطلع به سويسرا من أجل تعزيز إدراك أثر الأسلحة والذخائر على المرأة، وهو مجال تدعم فيه عمل مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح.

ونرحب أيضاً بالمبادرة التي اتخذها الممثلون الدائمون لأيرلندا، وكندا، وناميبيا، ومديرة المعهد، بإنشاء مجموعة التأثير في مجال نزع السلاح التابعة للشبكة الدولية لأنصار ونصيرات المساواة بين الجنسين، في جنيف، ونحن مصممون على الإسهام في عمل هذه المجموعة من أجل النهوض بالتدابير المراعية للاعتبارات الجنسانية في عمليات نزع السلاح. والواقع أنه إذا كان تعميم المنظور الجنساني مهماً على الصعيد الوطني، فإن إدماجه في العمليات المتعددة الأطراف لا يقل أهمية. وفي هذا السياق، نرحب بتناول هذا الموضوع بشكل كامل في بعض عمليات نزع السلاح. وهذا هو الحال بصفة خاصة فيما يتعلق بمعاهدة تجارة الأسلحة، وهو الحال أيضاً، كما ذكر في ورقة العمل التي وزعتها الرئاسة، بالنسبة إلى اتفاقية أوتاوا؛ وإنني أقصد بصفة خاصة خطة العمل التي اعتمدت في المؤتمر الاستعراضي للدول الأطراف في الاتفاقية في أوسلو في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي.

وبالمثل، تعزم سويسرا تعميم المنظور الجنساني بشكل كامل أثناء رئاستها للمؤتمر الاستعراضي الثاني لاتفاقية الذخائر العنقودية. وسيكون من المهم بصفة خاصة إدماج المنظور الجنساني في التدابير العملية والتشغيلية الواردة في خطة العمل التي ستعتمد في المؤتمر الاستعراضي في تشرين الثاني/نوفمبر 2020، والتي ستسترشد بها الدول الأطراف في الاتفاقية في السنوات الخمس المقبلة. وتتضمن عدة ورقات عمل قدمت في إطار جولة الاستعراض الحالية لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية مقترحات لتحسين إدماج البعد الجنساني في الأعمال المتصلة بالمعاهدة. وينبغي أن تسعى الدول الأطراف في المعاهدة إلى الاستفادة من هذه المقترحات في المؤتمر الاستعراضي المقبل.

وقبل أن أختتم كلمتي، أود أن أتطرق إلى نقطة أخيرة - وهي مشاركة الرجال والنساء على قدم المساواة في عمليات نزع السلاح. إننا نؤيد النداءات التي أطلقت في هذا الصدد، وندرك التقدم الذي لا يزال يجب إحرازه. وقد أبرز المعهد هذه المسألة في الدراسات التي أصدرها. وتتطابق التدابير التي أدرجتها سيدي الرئيس في ورقة العمل التي قدمتها بشأن موضوع المشاركة، لكي ننظر فيها، مع التدابير المتوخاة أو التي نُفذت في عدد من العمليات المتعددة الأطراف. ولدي تصور أن بشأن مسألة المشاركة هذه. أولهما أن المشاركة المتساوية بين الرجل والمرأة لا ينبغي النظر إليها من زاوية كمية

فحسب؛ بل يجب أيضاً أخذ البُعد النوعي في الاعتبار. والثاني هو أنه في حين أن التدابير الاستباقية، مثل تلك التي تدعو إليها ورقة العمل، يمكن أن تكون مفيدة، فإن من المفيد جداً أيضاً تيسير وتشجيع مشاركة الدبلوماسيات الشابات في أنشطة نزع السلاح. ويؤدي التدريب دوراً مهماً في هذا الصدد، كالدور الذي يؤديه برنامج الأمم المتحدة للزمالات المتصلة بنزع السلاح، والأهم من ذلك الجهود التي تبذلها وزارات الخارجية الوطنية. وشكراً لكم.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر ممثل سويسرا على بيانه وعلى كلماته الرقيقة الموجهة إلى الرئيس. وأعطي الكلمة الآن لوفد كندا.

السيد دافيسون (كندا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكرك، سيدي الرئيس، على المبادرة إلى تقديم ورقة غير رسمية إلى مؤتمر نزع السلاح بشأن المسألة الجنسانية. وأود أيضاً أن نشكر الأمانة العامة لمؤتمر نزع السلاح، ومعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح على مخاطبتنا بشأن مسألة المنظور الجنساني في مجال نزع السلاح وتحديد الأسلحة. وسأبدي فقط ملاحظة مؤداها أنه إذا اعتبرنا أن روح المجازفة سمة ترتبط ارتباطاً خاصاً بالرجال، فما دام أن الرجال يشغلون حيزاً مهماً للغاية في هذه القاعة، فمعنى ذلك أن المؤتمر لا يرقى إلى هذا النزوع المفترض صوب المجازفة.

وانطلاقاً من سياساتنا الوطنية والتزاماتنا الدولية، تدعو كندا باستمرار إلى المساواة بين الجنسين. وتحقيقاً لهذه الغاية، أيدنا اتخاذ تدابير محددة لتعزيز المنظورات الجنسانية في مجال نزع السلاح، مثل خطة عمل أوسلو لعام 2019 بشأن الألغام الأرضية المضادة للأفراد، ومساعي لاتفيا الرامية إلى تعزيز عنصر مراعاة المنظور الجنساني ومكافحة العنف الجنساني في سياق تنفيذ معاهدة تجارة الأسلحة. وقد عملنا في إطار اللجنة الأولى مع وفود أخرى على إدخال وتحسين المنظورات الجنسانية في القرارات، سواء من حيث المشاركة المتساوية في عمليات نزع السلاح أو من حيث أن الأسلحة قد يكون لها أثر مختلف على النساء والفتيات والرجال والفتيان. وأخيراً، نعمل، إلى جانب أيرلندا والفلبين وناميبيا، كجزء من اللجنة التوجيهية لمجموعة التأثير في مجال نزع السلاح التابعة للشبكة الدولية لأنصار ونصيرات المساواة بين الجنسين، وهي لجنة تعمل بالتعاون مع معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح على دعم مجتمع نزع السلاح في ترجمة الوعي الجنساني إلى إجراءات عملية في جميع العمليات المتعددة الأطراف، إذ نظمت أنشطة جانبية، وأصدرت بيانات وقائعية بشأن المنظورات الجنسانية في اتفاقيات ومعاهدات محددة، وأعدت الحزمة المرجعية المتعلقة بالمنظور الجنساني ونزع السلاح، التي تطرح أفكاراً عملية لمساعدة الدبلوماسيين على مراعاة الاعتبارات الجنسانية في عملهم، على النحو الذي أشارت إليه عبارات بليغة السيدة دالاكوفا.

وبالنسبة لكندا، من الواضح أن لنزع السلاح أبعاداً جنسانية أساسية. وتشكل هذه الأبعاد عوامل رئيسية في وضع سياساتنا وبرامجنا، وهي تدعم فعالية العمل المضطلع به في مجال نزع السلاح وضمن الإطار الأوسع للجهود المتعلقة بالسلام والأمن. ونعتقد أن المنظور الجنساني لنزع السلاح يستحق الاهتمام الذي يحظى به الآن لأنه يوسع نطاق معرفتنا وفهمنا للتحديات والحلول من أجل إحراز تقدم أكبر في نزع السلاح.

سيدي الرئيس، عودةً إلى ورقتك غير الرسمية وما ورد فيها من اقتراحات محددة، تبدو النقاط من 1 إلى 5 معقولة للغاية بالنسبة لكندا، ونعتقد أن من الممكن تنفيذها بسهولة. أما فيما يتعلق بالنقطتين 6 و7، اللتين تكتسيان صعوبة أكبر قليلاً - وإن كنا نقدر الطموح الذي تنطوي عليه المقترحات - فإننا على استعداد للتعاون مع أعضاء المؤتمر الآخرين على استطلاع كيفية تطبيق هذه المبادرات.

وشكراً لكم.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): شكراً جزيلاً سيدي على بيانكم. وأعطي الكلمة الآن للسفيرة مانسفيلد، من أستراليا.

السيدة مانسفيلد (أستراليا) (تكلمت بالإنكليزية): شكراً جزيلاً، سيدي الرئيس، وشكراً للسيدة المديرية العامة والسيدة ريناتا والزلاء.

إن أستراليا ترحب حقاً بالتزام الأرجنتين بتحقيق المساواة بين الجنسين وبتنوع وجهات النظر في مؤتمر نزع السلاح، ونشكركم كثيراً على تعميم الورقة غير الرسمية، التي سنوليها اهتماماً بالغاً. ونرحب ترحيباً شديداً بالاقترحات العملية التي يمكننا جميعاً أن ننظر فيها.

إن اليوم الدولي للمرأة يحمي ذكرى الإنجازات السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمرأة. ونحن إذ نتدبر التقدم المحرز وندعو إلى مزيد من التركيز، ينبغي لنا جميعاً أن نسأل أنفسنا، وهذا هو الأهم، عمّ يمكننا أن نفعله أكثر من ذلك؟ فالمعاهدات التي جرى التفاوض بشأنها في هذه الهيئة ينبغي أن تفيدهم جميعاً، ولذلك فمن المنطقي أن نضمن ألا تُبدى الآراء فحسب، بل أن تُسمع أيضاً.

سيدي الرئيس، لقد أشار الزلاء عن حق إلى حلول الذكرى السنوية لمناسبات مهمة هذا العام، لا سيما ذكرى صدور قرار مجلس الأمن 1325(2000) واعتماد إعلان ومنهاج عمل بيجين. لكن ما الذي يجعلنا نعتقد أن من الأهمية بمكان تعزيز دور المرأة في مجال الأمن الدولي، بما في ذلك هنا في مؤتمر نزع السلاح؟ الإجابة بسيطة جداً: الأمر يتعلق بالتنوع - ومنه التنوع الذي نراه بالفعل في البلدان الممتثلة هنا، لأننا نؤمن بأن التنوع يؤدي إلى نتائج أفضل في مجال نزع السلاح وتحديد الأسلحة، وتسوية النزاعات، وبناء السلام، والتنمية.

اسمحوا لي أن أتحدث بإيجاز عن امرأة أسترالية كتبت وتكلمت في ثلاثينات وأربعينات القرن العشرين. إنها جيسي ستريت. لقد كانت حريصة على التركيز بصفة خاصة على مساعدة المرأة على دخول كل مجال من مجالات العمل. وفي عام 1945، حضرت جيسي ستريت المؤتمر التأسيسي للأمم المتحدة، وكانت المرأة الوحيدة في الوفد الأسترالي. وبذلك، أصبحت أول مندوبة أسترالية لدى الأمم المتحدة.

ورغم أنني من جيل مختلف، أشعر بوضوح بارتباط بالقضايا التي دافعت عنها جيسي ستريت. وأعتقد أن آخرين في هذه الغرفة سيشعرون بذلك الارتباط أيضاً. لكن السبب الوحيد لاستحضار قصة جيسي ستريت في هذا الاجتماع هو أن جيسي هي التي أدت دوراً فعالاً في ضمان تمرير بند في ميثاق الأمم المتحدة يحظر التمييز بين الجنسين. وعشية عقد مؤتمر الأمم المتحدة المنشئ للمنظمة الدولية في عام 1945، أرسلت جيسي ستريت برفقة قصيرة جداً إلى الأمين العام للمؤتمر أُحيلت بعد ذلك إلى جميع الوفود. وكانت برفقتها قصيرة جداً، قالت فيها: "اطلبوا من مؤتمر الأمم المتحدة الدولي أن يدمج في خطط ما بعد الحرب المبدأ الديمقراطي المتمثل في المساواة بين الرجال والنساء في المركز والفرص والمسؤولية والمكافأة، والقضاء على جميع أشكال التمييز القائمة على أساس نوع الجنس".

واليوم، نرى بعض الأمثلة العظيمة، ألا وهي عدم الاكتفاء بحظر التمييز ضد المرأة فحسب، بل كفالة مشاركتها الحقيقية الفعالة والشاملة. وتشكل الأمم المتحدة نفسها مثلاً ممتازاً، حيث تشغل النساء مناصب قيادية رئيسية - منها الممتثلة السامية لشؤون نزع السلاح، السيدة إيزومي ناكاميتسو، والأمينة العامة للمؤتمر، السيدة تاتيانا فالوفايا.

سيدي الرئيس، يسرنا حقاً أننا شهدنا تطورات إيجابية في العام الماضي تهدف إلى زيادة إبراز المساواة بين الجنسين ودعم تعميم خطة المرأة والسلام والأمن في جميع محافل نزع السلاح وتحديد الأسلحة. ويجري معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح بحوثاً ممتازة، وأثمر عمل مجموعة التأثير في

مجال نزع السلاح التابعة للشبكة الدولية لأنصار ونصيرات المساواة بين الجنسين عن حزمة مرجعية رائعة يمكن لجميع المندوبين استخدامها.

وتقر أستراليا بالتقدم الملموس المحرز في جميع اتفاقيات نزع السلاح الرئيسية، مثل معاهدة تجارة الأسلحة واتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد، فضلاً عن زيادة الاهتمام بالتنوع الجنساني والإدماج والتحليل في إطار اللجنة الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة وفي الاجتماعات التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

سيدي الرئيس، نود أيضاً أن نشكر ألمانيا على عقد المؤتمر الافتتاحي لشبكة المساواة بين الجنسين المعنية بمراقبة الأسلحة الصغيرة، في برلين في شباط/فبراير، وهو المؤتمر الذي درس أفضل الممارسات التي تجعل مراقبة الأسلحة الصغيرة أكثر مراعاة للاعتبارات الجنسانية. وكانت هذه مبادرة ممتازة حقاً. ويمكننا، ويجب علينا، أن نفعل المزيد لإدماج المنظورات الجنسانية في أعمال مؤتمر نزع السلاح ولتشجيع ثقافة مؤسسية أكثر شمولاً للجميع. ونعزم أن نكون قدوة عندما تتولى الرئاسة في الأسبوع المقبل، وذلك مثلاً باقتراح كيفية جعل النظام الداخلي للمؤتمر محايداً من المنظور الجنساني. سيدي الرئيس، إننا لكي نقدر جميعاً هذه الهيئة، ولكي نمكثها من التغلب على التحديات الكبيرة التي تواجهها، يجب أن نعمل معاً على تحقيق مشاركة وقيادة شاملتين للجميع وأن نجعلهما القاعدة. وشكراً لكم.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكرك سعادة السفيرة شكراً جزيلاً على بيانك. وأعطي الكلمة لوفد سلوفينيا.

السيدة ترافنك (سلوفينيا) (تكلمت بالإنكليزية): سيدي الرئيس، بالإضافة إلى البيان الذي ستدلي به كرواتيا باسم الاتحاد الأوروبي، أود أن أساهم في المناقشة بمزيد من الملاحظات بصفتي الوطنية. إن المساواة بين الجنسين من أولويات السياسة الخارجية لسلوفينيا، ونرحب باقتراح الرئاسة الأرجنتينية مناقشة المنظورات الجنسانية أيضاً في مؤتمر نزع السلاح.

ويكتسي المؤتمر الاستعراضي القادم للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أهمية كبيرة لسلوفينيا. وستكون المساواة بين الجنسين إحدى أولويات بلدي، وسنسعى إلى أن ندرج في أعمال المؤتمر المنظورات الجنسانية، فضلاً عن المناقشات المتعلقة بنزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي والاستخدامات السلمية للطاقة النووية.

وتحتل المساواة بين الجنسين مكانة بارزة في عدد من تدخلات سلوفينيا المتصلة بمجال نزع السلاح. فعلى سبيل المثال، أكد مؤخراً نائب وزير خارجية جمهورية سلوفينيا، السيد ماتيج مارن، في الجزء الرفيع المستوى من مؤتمر نزع السلاح، في 26 شباط/فبراير، أن المساواة بين المرأة والرجل في المشاركة والقيادة في مجال عدم الانتشار ونزع السلاح عامل حيوي لتحقيق السلام والأمن الدائمين. ولهذا السبب ستواصل سلوفينيا تعزيز ودعم المساواة بين الجنسين في المحافل الدولية.

وفي المؤتمر الاستعراضي للدول الأطراف في اتفاقية أوتاوا، الذي عُقد في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، أيدت سلوفينيا إدراج إجراءات ومؤشرات جنسانية في خطة عمل أوصلو، فضلاً عن تعميم مراعاة المنظور الجنساني في هياكل اللجان ذات الصلة. وهذه كلها خطوات مهمة تكفل أن تراعي عمليات إزالة الألغام شواغل وأولويات النساء والفتيات على أفضل.

وبالإضافة إلى ذلك، أيدت سلوفينيا العديد من البيانات التي أدلى بها بشأن المساواة بين الجنسين - منها مثلاً البيان المشترك بشأن المنظور الجنساني وآلية نزع السلاح في اللجنة الأولى

للجمعية العامة في العام الماضي، والبيان المشترك بشأن المنظور الجنساني الذي أدلت به الأرجنتين في آخر مؤتمر للدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة.

وأخيراً وليس آخراً، سيدي الرئيس، تؤيد سلوفينيا الشبكة الدولية لأنصار ونصيرات المساواة بين الجنسين، التي انطلقت من جنيف. ولهذا السبب، شارك بلدي بنشاط في إطلاق فرع فيينا للشبكة الدولية لأنصار ونصيرات المساواة بين الجنسين، في حزيران/يونيه 2017. وشكراً سيدي الرئيس.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر وفد سلوفينيا على بيانه، وأعطي الكلمة لوفد كرواتيا.

السيدة كمباينين (كرواتيا) (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني سيدي الرئيس أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي.

إن البلدان المرشحة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وهي جمهورية مقدونيا الشمالية، والجبل الأسود، وألبانيا، فضلاً عن جمهورية مولدوفا، وجورجيا، تؤيد هذا البيان.

واسمح لي أن أبدأ بالإعراب عن تقديري لك وللبلدان الأخرى التي ستتولى الرئاسة لما بذلتموه من جهود مضيئة من أجل التوصل إلى توافق في الآراء بشأن برنامج عمل لدورة مؤتمر نزع السلاح لعام 2020.

ويأسف الاتحاد الأوروبي أسفاً شديداً لأنه رغم أن أعضاء المؤتمر أيدوا بأغلبية ساحقة اقتراحك الداعي إلى تنشيط العمل الموضوعي في إطار خمس هيئات فرعية من أجل إجراء مفاوضات عملية بشأن نزع السلاح، اختار عدد صغير من الوفود مرة أخرى منع التوصل إلى توافق في الآراء. وعلى الرغم من هذه النتيجة المخيبة للآمال، يمكننا، وبنبغي لنا، أن نسعى إلى جني أفضل ما هو متاح في دورة مؤتمر عام 2020، وأن نركز على المسائل الموضوعية، وأن نمهد الطريق لإحراز تقدم ملموس في هذا المحفل وفي محافل نزع السلاح الأخرى.

وإننا في هذا السياق، سيدي الرئيس، نرحب بمبادرتك الرامية إلى تكريس الاهتمام بالقضايا الجنسانية في الجلسة العامة للمؤتمر، بمناسبة اليوم الدولي للمرأة. وكما أشارت الأمانة العامة للمؤتمر السيدة فالوفايا، يمثل عام 2020 علامة فارقة في سياق أعمال حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين، إذ يصادف مرور عشرين عاماً على صدور قرار مجلس الأمن 1325 (2000) بشأن المرأة والسلام والأمن، ومرور خمسة وعشرين عاماً على اعتماد إعلان ومنهاج عمل بيجين.

ورغم الاعتراف بالتقدم الكبير المحرز على مدى عقود، لم يحن الوقت بعد للاحتفال بذلك. وفي السنوات الأخيرة، شهدت المساواة بين الجنسين تعثراً، وأحياناً تراجعاً، وفقاً لتقارير الأمم المتحدة. ويتسع انتشار العنف ضد المرأة ولا يزال يؤثر على نحو ثلث النساء والفتيات في جميع أنحاء العالم.

ويشكل تعزيز المساواة بين الجنسين، والتوعية بالقضايا الجنسانية، وتمكين المرأة، ومنع العنف الجنساني أولويات شاملة مهمة للاتحاد الأوروبي. وفي 5 آذار/مارس، اعتمدت المفوضية الأوروبية استراتيجية الاتحاد الأوروبي الجديدة للمساواة بين الجنسين للسنوات الخمس المقبلة، استناداً إلى المبدأ الأساسي المتمثل في المساواة بين الجميع. وفي وقت لاحق من هذا العام، ستُعمد خطة عمل جديدة طموحة بشأن مراعاة المنظور الجنساني في العمل الخارجي للاتحاد الأوروبي، وهي خطة ستأخذ في الاعتبار أيضاً خطة عمل الاتحاد الأوروبي بشأن المرأة والسلام والأمن، التي اعتمدت في العام الماضي.

ونحن مقتنعون بأن مشاركة المرأة واضطلاعها بأدوار قيادية، بصورة فعلية وقائمة على المساواة، في جميع مستويات صنع القرار وتنفيذه في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة لا غنى عنهما لتحقيق السلم والأمن والتنمية المستدامة. ولهذا السبب قرر الاتحاد الأوروبي الانضمام إلى مؤيدي الإجراءات 36 و37 من برنامج الأمين العام للأمم المتحدة لنزع السلاح. ونحن ممتنون للأمين العام على

مشاركته المستمرة في هذه المسألة. ونود أيضاً أن نشكر معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح على جهوده القيمة في مجال التوعية.

ونرحب بإدماج الاعتبارات الجنسانية في عدد متزايد من قرارات الجمعية العامة وفي وثائق ختامية رئيسية اعتمدت في مؤتمرات استعراضية مهمة، منها مؤتمر استعراض برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، ومؤتمر استعراض اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد. وقد اتفقت جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جهودها الرامية إلى تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة ذي الصلة والصلك الدولي للتعقب، وعلى تحسين جمع البيانات المصنفة بحسب نوع الجنس عن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ويسرنا أيضاً أن خطة عمل أوسلو تنطوي على التزام بمراعاة المنظور الجنساني في جميع جوانب الإجراءات المتعلقة بالألغام.

سيدي الرئيس، إن الاعتراف بالآثار المتفاوتة للعنف المسلح على النساء والرجال والفتيات والفتيان هو هدف رئيسي للاتحاد الأوروبي. وتؤكد استراتيجية الاتحاد الأوروبي لعام 2018 المتعلقة بمكافحة الأسلحة النارية والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والذخائر غير المشروعة أن الاتحاد الأوروبي سيعمم بشكل منهجي الاعتبارات الجنسانية في سياق ما يقدمه من مساعدة لمراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ويدعم الاتحاد الأوروبي أيضاً مشروعاً، ينفذه مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح، مكرساً لدعم السياسات والبرامج والإجراءات التي تعمم المنظور الجنساني في مجال مكافحة الاتجار بالأسلحة الصغيرة وإساءة استخدامها، تماشياً مع خطة المرأة والسلام والأمن.

ونشير إلى أن معاهدة تجارة الأسلحة هي أول صك لتحديد الأسلحة ينص صراحةً على البعد الجنساني، ويقيم صلة بين العنف الجنساني والاتجار الدولي بالأسلحة. ومن شأن التنفيذ الفعال لمعاهدة تجارة الأسلحة أن يسهم في القضاء على العنف ضد النساء والفتيات، على النحو المبين في الغاية 5-2 من أهداف التنمية المستدامة. وتماشياً مع الموقف الموحد للاتحاد الأوروبي، تضع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي مسألة خطر العنف الجنساني في الاعتبار في سياق ما تفضل به وطنياً من تقييم للمخاطر ومراقبة لصادرات الأسلحة قبل إصدار الترخيص اللازم. ويرحب الاتحاد الأوروبي بالقرار العملي المنحى المتعلق بالمنظور الجنساني والعنف الجنساني، الذي اتخذته الدول الأطراف في المعاهدة في اجتماعها السنوي لعام 2019. ومرة أخرى، نود أن نشيد بلاتفياً لاختيارها موضوع المنظور الجنساني كأولوية في رئاستها للاجتماع.

سيدي الرئيس، نحن مقتنعون بأن المساواة بين الجنسين تعود بالفائدة على الرجال والنساء والفتيات والفتيان على حد سواء، ونشجع جميع أعضاء المؤتمر على المضي قدماً بجدول الأعمال هذا، على النحو الذي اقترحت في ورقتك.

وشكراً سيدي الرئيس.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر ممثلة كرواتيا على بيانها، وأعطي الكلمة لوفد النرويج.

السيدة سيرفينكا (النرويج) (تكلمت بالإنكليزية): شكراً لك، سيدي الرئيس، وأشكرك على إثارة هذا الموضوع المهم هنا في قاعة المجلس. ولا أجد مبرراً لأن يكون المنظور الجنساني ونزع السلاح موضوعاً لا نناقشه إلا في أنشطة جانبية.

فبعد مرور عشرين عاماً على صدور قرار مجلس الأمن 1325 (2000) بشأن المرأة والسلام والأمن، ثبت بما لا يدع مجالاً للشك أن المرأة تمثل أو يمكنها أن تمثل عنصراً فاعلاً قوياً في تحقيق

السلام. ويحظى حق المرأة في المشاركة في صنع القرار بتأييد واسع النطاق، كما أن القيمة المضافة للتحليل الجنساني في مسائل السلام والأمن مفهومة جيداً.

لقد شهدنا إنجازات مهمة فيما يتعلق بزيادة مشاركة المرأة في عمليات السلام وتعزيز قوتها في صنع القرار. ومع ذلك، يبدو أن إحراز تقدم في مشاركتها في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار لا يزال بطيئاً. وبنفس عبارات التقرير الذي ذكرته للتو ممثلة معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، يمكن القول إننا لا نزال متخلفين عن الركب فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين. ولا يوجد مبرر لذلك. فنزع السلاح وتحديد الأسلحة، في نهاية الأمر، يكمنان في صميم السلم والأمن الدوليين.

إننا في الوقت نفسه نسمع، في محافل نزع السلاح هذه، شواغل متكررة بشأن اهتراء هيكل نزع السلاح. لذا، ربما حان الوقت للنظر فيما إذا كان الأمين العام للأمم المتحدة محقاً عندما قال في خطته لنزع السلاح إن إشراك مزيد من النساء سيساعد على تنشيط مناقشات نزع السلاح.

وتؤمن النرويج إيماناً راسخاً بأن إشراك مزيد من النساء في الأمن الدولي ليس مجرد عمل من أعمال الإيثار. فالتنوع في قاعة صناع القرار يؤدي إلى قرارات أفضل - نفيدينا جميعاً.

ويتسم التمثيل وتنوع الأصوات بالأهمية. لكن توجد أيضاً قطعة أخرى من اللغز يجب أن ننظر فيها. فنحن نعلم أن النساء والرجال والفتيات والفتيان يتعرضون لتهديدات مختلفة أثناء النزاع وبعده. ونعلم أنهم يتأثرون بشكل متفاوت بالأسلحة وتدفقاتها في البيئات التي لا تشهد نزاعاً. ويجب أن نأخذ هذا في الاعتبار إذا أردنا أن نصمم حلولاً فعالة لتحسين الأمن البشري لجميع أفراد المجتمع.

إن خطة عمل النرويج الوطنية الثالثة بشأن المرأة والسلام والأمن تلزمننا بالسعي إلى ضمان إدراج المنظور الجنساني في العمليات المتعلقة بنزع السلاح وتحديد الأسلحة لأسباب إنسانية.

وفي العام الماضي، تولت النرويج رئاسة المؤتمر الاستعراضي الرابع للدول الأطراف في اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد. وقد سمعنا لسنوات من الجهات الفاعلة في مجال إزالة الألغام ومن السلطات الوطنية المعنية بإزالة الألغام أن إجراء تحليل جنساني محكم كجزء من مسح الألغام الأرضية وإزالتها، مع وضع خطط للتوعية بالمخاطر أو تقديم المساعدة للضحيا، يجعل عمل تلك الجهات أكثر فعالية وأكثر تركيزاً على الهدف. ومن ثم قررنا أن يكون المنظور الجنساني إحدى الأولويات الرئيسية الأربع للرئاسة.

وفي المؤتمر الاستعراضي الذي عُقد في أوغسكو في تشرين الثاني/نوفمبر، اعتمدت الدول الأطراف خطة عمل طموحة للسنوات الخمس المقبلة. وتتضمن خطة عمل أوغسكو الإجراءات العملية التي ستتخذها الدول الأطراف لتنفيذ جميع أجزاء الاتفاقية. وتجدر الإشارة إلى أن خطة عمل أوغسكو تعمم المنظور الجنساني في جميع المجالات. وهي تتضمن أيضاً إجراءً منفصلاً وشاملاً يلزم جميع الدول الأطراف بأن تكون مختلف احتياجات النساء والفتيات والرجال ووجهات نظرهم موضع اعتبار وأن يُسترد بها في جميع مجالات تنفيذ الاتفاقية. وتدعو الخطة الدول الأطراف إلى السعي إلى إزالة الحواجز التي تعوق مشاركة الجنسين بصورة كاملة ومتوازنة وعلى قدم المساواة في الإجراءات المتعلقة بالألغام وفي الاجتماعات المتعلقة بالاتفاقية. وبالنظر إلى أن خطة العمل تتضمن أيضاً مؤشرات، ستتمكن الدول الأطراف بشكل جماعي من رصد تقدمها في تنفيذ هذا الإجراء المهم أيضاً.

ونرى بوادر مشجعة في هذا الالتزام القوي من جانب جميع الدول الأطراف، ونأمل أن تبني محافل نزع السلاح الأخرى على هذا الالتزام في المستقبل - على الأقل في المؤتمر الاستعراضي المقبل للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وقبل إنهاء هذه الكلمة، أود أن أشير إلى نقطة أخيرة مهمة. ليس من مسؤولية المرأة أن تكفل إدماج المنظور الجنساني في عملنا. بل تقع على عاتق كل من يشارك في عمليات السلام أو في مفاوضات نزع السلاح - رجالاً ونساء - مسؤولية السعي إلى إيجاد حلول شاملة وغير تمييزية. وشكراً.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر ممثلة النرويج على بياحها، وأعطي الكلمة لسفير أيرلندا.

السيد جافي (أيرلندا) (تكلم بالإنكليزية): شكراً جزيلاً سيدي الرئيس.

اسمح لي أن أبدأ بالإعراب عن تقديري لك ولرؤساء العام الستة ككل على بذلكم كل جهد ممكن للتوصل إلى توافق آراء بشأن برنامج عمل لدورة مؤتمر نزع السلاح لعام 2020. ورغم الشعور بالإحباط، يحدوني الأمل أن يكون النهج الجديد الذي اتخذته الرؤساء الستة هذا العام - المتمثل في العمل الجماعي لتنشيط المؤتمر - مثلاً يحتذى به في الرئاسة المقبلة.

وعلى الرغم من النتيجة، تقع على عاتقنا مسؤولية أن نغتنم الوقت المتاح لنا في هذه القاعة للتركيز على المسائل الموضوعية، ونرحب في هذا السياق بفرصة التحدث عن المنظورات الجنسانية في هذه الجلسة العامة. وتتمثل إحدى الأولويات الخاصة لأيرلندا في ضمان تنوع الأصوات في جهود نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة، بسبل منها إشراك النساء والرجال بصورة كاملة وعلى قدم المساواة في صنع القرار في مجال نزع السلاح والأمن. وإضافةً إلى ذلك، من الأولويات الكبرى في هذا الصدد ضمان إدماج المنظورات الجنسانية في مسائل نزع السلاح وعدم الانتشار. ومن المؤكد، استناداً إلى منطق بسيط، أن عدم تمثيل 50 في المائة من السكان المتأثرين بمسألة ما تمثيلاً كافياً في حلها وعدم أخذ مصالحهم في الاعتبار صراحة سيؤدي إلى نتائج قاصرة.

وتشجع أيرلندا الدول الأعضاء على النظر في سبل عملية لتحسين التنوع الجنساني في وفودها على جميع المستويات كوسيلة لتحقيق نتائج فعالة ومستدامة في عملنا. ومن الأمور المشجعة في هذا الصدد تزايد الاعتراف بالدراسات التي يجريها معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، بما في ذلك ما ورد في المنشور المهم المعنون "لا نزال خلف الركب". ومن دواعي سرور أيرلندا أن تقدم، إلى جانب النرويج والسويد، التمويل اللازم لهذه البحوث، التي تثبت الحاجة إلى زيادة مشاركة المرأة في آلية نزع السلاح وعدم الانتشار.

ومع ذلك، لا تكفي زيادة المشاركة من حيث العدد. فالزيادة في مشاركة المرأة لن تتغلب على عدم المساواة بين الجنسين أو على بطء التقدم المحرز في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار ما لم تتمكن المرأة من إحداث تأثير مهم على صنع القرار، وما لم يوجد إدراك عام لدى الممارسين المتعددي الأطراف لسبل مراعاة الاعتبارات الجنسانية في كثير من المسائل الموضوعية المتعلقة بنزع السلاح وعدم الانتشار.

ولبلوغ هذه الغاية، ترحب أيرلندا بالاقتراح الداعي إلى أن يقدم معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح دورة تدريبية قصيرة عن المنظورات الجنسانية إلى منسقي العمل التابعة للمؤتمر، وتقترح أيرلندا أن تكون هذه الدورة مفتوحة أمام المشاركين من جميع الدول الأعضاء والدول المراقبة.

سيدي الرئيس، إن خطة الأمين العام لنزع السلاح تدعو إلى تحقيق المساواة بين الجنسين وإلى المشاركة الكاملة للمرأة على قدم المساواة في جميع عمليات صنع القرار المتصلة بنزع السلاح والأمن الدولي. ومن شأن تطبيق تحليل جنساني (أو منظور جنساني) على عملنا أن يؤدي إلى نتائج أكثر إنصافاً. ويدرس أي تحليل جنساني العلاقات بين النساء والرجال والفتيات والفتيان، بما في ذلك وصولهم إلى الموارد والسيطرة عليها والقيود التي قد يواجهونها في سياق العلاقة مع الآخرين. ويمكن إدماج التحليلات الجنسانية في عملية وضع السياسات وتنفيذها واستعراضها، مما يسهم في تحقيق عالم أكثر سلامةً وأمناً للجميع، بما يتسق مع خطة التنمية المستدامة.

وفي السنوات الأخيرة، أجرت الدول والأمم المتحدة ولجنة الصليب الأحمر الدولية والمجتمع المدني بحثاً مهمّة تتعلق بجميع جوانب آلية نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة، بغية تحديد الآثار الجنسانية المترتبة على النزاعات المسلحة والقضاء عليها. وتفخر أيرلندا بأنها أسهمت في هذه الجهود، بصفتها الوطنية وبصفتها رئيساً مشاركاً لمجموعة التأثير في مجال نزع السلاح التابعة للشبكة الدولية لأنصار ونصيرات المساواة بين الجنسين هنا في جنيف، إلى جانب الرؤساء المشاركين من كندا وناميبيا والفلبين ومعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح. ونشجع الدول الأعضاء على الاستفادة من الموارد المتاحة في هذا المجال من أجل إثراء مناقشاتنا وتوجيه عملية تنفيذ عملنا.

ومن الأمور المشجّعة أيضاً أن نرى المسائل الجنسانية تُدرج في صكوك نزع السلاح. ويتيح التنفيذ الفعال لمعاهدة تجارة الأسلحة، التي هي أول اتفاق دولي يعترف بالصلة بين تجارة الأسلحة والعنف الجنساني، فرصة مهمة للحد من هذا العنف. وتتضمن معاهدة حظر الأسلحة النووية أيضاً أحكاماً رائدة بشأن المنظور الجنساني. وهذه المعاهدة هي أول صك قانوني دولي يعترف بالأثر غير المناسب للإشعاع المؤيّن الناتج عن استخدام الأسلحة النووية على صحة النساء والفتيات، وتشجع المعاهدة أيضاً مشاركة النساء والرجال على قدم المساواة في أعمالها.

ويمكننا أو ينبغي لنا أن نعمل على إدراج المنظورات الجنسانية في صكوك نزع السلاح القائمة أيضاً. وإذا تقرب من موعد المؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام 2020، فإن الفرصة سانحة أمام الدول الأطراف للنظر في كيفية إدماج هذه المنظورات على نحو أفضل في الركائز الثلاث للمعاهدة. وتقف أيرلندا على أهبة الاستعداد للعمل مع الزملاء لضمان أن يولي المؤتمر الاستعراضي اهتماماً كافياً للطابع الملح لهذه المسائل. وفي هذا الصدد، قدمت أيرلندا أول ورقة عمل رسمية بشأن المنظور الجنساني في سياق المعاهدة إلى اللجنة التحضيرية لدورة عام 2017، وقدمت ورقتي عمل وطنيتين إضافيتين بشأن القضايا الجنسانية إلى اللجنتين التحضيريتين لدورتي عامي 2018 و2019.

وفي الختام، أشكركم سيدي الرئيس على إتاحة الوقت لنا لتدبر مسألة المنظورات الجنسانية. ونشجع جميع الدول الأعضاء على اغتنام هذه الفرصة لتنشيط جهودنا الرامية إلى تحقيق المساواة بين الجنسين في المشاركة وتعزيز الوعي بالمنظورات الجنسانية في عملنا. وشكراً جزيلاً.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر سفير أيرلندا على بيانه، وأعطي الكلمة لسفيرة بيرو.

السيدة ألفارو إسبينوزا (بيرو) (تكلمت بالإسبانية): سيدي الرئيس، إننا نشكر الأرجنتين على قرارها إجراء مناقشة بشأن المنظور الجنساني في مؤتمر نزع السلاح. ونعرب عن تقديرنا الخاص للورقة غير الرسمية التي عممت في هذه المناسبة. ونشكر السيدة تاتيانا فالوفايا، الأمانة العامة للمؤتمر، والسيدة دالاکوا، من معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، على حضورهما ومداخلاتهما القيّمة.

وبيرو مقتنعة بأن لتمكين المرأة والمساواة بين الجنسين تأثيراً مباشراً على صون السلم والأمن الدوليين. فبعد مرور 25 عاماً على اعتماد إعلان ومنهاج عمل بيجين، وهو خارطة طريق تدريجية لتحقيق المساواة بين الجنسين، آن الأوان لتقييم التقدم المحرز وللحد من أوجه عدم المساواة في الإجراءات الحاسمة. ونحن نتفق مع التحليل الوارد في الورقة غير الرسمية المقدمة من الأرجنتين ومؤداها أنه لا يزال ينبغي القيام بالكثير من العمل لإدماج المنظور الجنساني في أعمال المؤتمر.

غير أننا شهدنا مؤخراً في جنيف خطوات مهمة إلى الأمام في مجالات أخرى لنزع السلاح وتحديد الأسلحة. فعلى سبيل المثال، تشير الوثيقة التي قدمتها الأرجنتين إلى المناقشات التي أجراها بشأن هذه المسألة فريق الخبراء الحكوميين المعني بالتكنولوجيات الناشئة في مجال منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل والمناقشات التي أجريت في سياق اتفاقية الذخائر العنقودية. وتشير الوثيقة أيضاً

إلى الوثائق الموضوعية التي اعتمدت في المؤتمر الاستعراضي الرابع لاتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد في تشرين الثاني/نوفمبر 2019 تحت قيادة النرويج، وهي وثائق تتضمن إشارات متعددة إلى إدراج منظور جنساني في تنفيذ خطة عمل أوسلو 2020-2024.

ويود وفد بلدي أيضاً أن يسلب الضوء على ثلاثة جهود إضافية. لدينا ورقة العمل المقدمة من فنلندا، بمشاركة عدة دول، التي تتضمن توصيات بشأن كيفية الرصد الفعال لإدراج المنظور الجنساني في إطار خطة عمل أوسلو. ولدينا أيضاً مساهمات من معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، ومن آخرها المنشور المعنون "الحلقات المفقودة"، الذي يوصف فيه المنظور الجنساني بأنه رصيد لامادي يمكن أن يساعد الدول في خططها المتعلقة بالتصدي والتعافي في حالة وقوع حادث بيولوجي. وأخيراً، لدينا مثال لاتفيا، التي ركزت أثناء رئاستها لمؤتمر الدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة في عام 2019 على تنفيذ التزام قائم على منظور جنساني وموجه نحو إنهاء العنف ضد المرأة. ويمكن تلخيص جميع هذه الأمثلة في شعار "إجراءات صغيرة وأثر كبير"، الذي تستخدمه هيئة الأمم المتحدة للمرأة عند تشجيع الدول على اتخاذ قرارات تساعد على كسر الحواجز التي تعترض تحقيق المساواة بين الجنسين.

ولا تزال بيرو تؤيد بقوة إدراج منظور جنساني في أعمال نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة. ولذلك، نجد أن الأفكار التي طرحت في ورقة الأرجنتين غير الرسمية بشأن الخطوات المقبلة وفي وثيقة مجموعة التأثير في مجال نزع السلاح التابعة للشبكة الدولية لأنصار ونصيرات المساواة بين الجنسين أفكار وجيهة، لا سيما فيما يتعلق بتشجيع زيادة مشاركة المرأة في تنسيق أعمال مؤتمر نزع السلاح والهيئات الفرعية، وتعزيز الفرص القيادية المتاحة لها.

إن الهدف النهائي للمؤتمر هو الحفاظ على السلام العالمي. وهل من رسالة نوجهها إلى العالم أفضل من مواصلة تعزيز دور المرأة في سياق البحث عن السلام؟ الواقع أن هذه رسالة مهمة أيضاً للمواطنين العاديين في جميع أنحاء العالم وللمجتمعات في جميع أنحاء العالم حيث يقتل العنف المنزلي الآلاف من النساء، إن لم يكن الملايين، في صمت، بطريقة أكثر فظاعة من أي مرض أو فيروس. وشكراً جزيلاً سيدي الرئيس.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر سفيرة بيرو على بياها، وأعطي الكلمة لممثلة هولندا.

السيدة كلارينغبولد (هولندا) (تكلمت بالإنكليزية): شكراً جزيلاً سيدي الرئيس. عطفاً على البيان الذي أدلت به كرواتيا باسم الاتحاد الأوروبي، اسمح لي أن أسلب الضوء على بعض المنظورات الوطنية للمسألة الجنسانية ونزع السلاح. إن هولندا ترحب ترحيباً شديداً بفرصة مناقشة هذه المسائل في مؤتمر نزع السلاح. وأود أن أشكر الأمانة العامة للمؤتمر على مخاطبتنا اليوم بشأن هذا الموضوع، وأن أشكر معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح على دعم مناقشاتنا بالحقائق والأرقام والتوصيات. ونود أن نشكر الرئاسة الأرجنتينية على تزويدنا بورقة غير رسمية كأساس لمناقشاتنا اليوم.

إن عام 2020، كما أشير في الورقة غير الرسمية، يشكل محطة مناسبة لتدبر حدث اعتماد وتنفيذ قرار مجلس الأمن 1325(2000). ولا تزال الفجوة واسعة بين الالتزام بخطة المرأة والسلام والأمن، من ناحية، وتنفيذها، من ناحية أخرى. وهذا أمر علينا جميعاً أن نتحمل المسؤولية عنه. وهولندا ملتزمة بالتنفيذ الكامل لجميع عناصر خطة المرأة والسلام والأمن، وهي في الوقت الراهن بصدد وضع خطة عملها الوطنية الرابعة، التي ستستند إلى الدروس المستفادة على مدى العقدين الماضيين.

وستضع وزارة الخارجية الهولندية، كأحد الدروس المستفادة، خطة تنفيذ داخلية على نطاق الوزارة، جنباً إلى جنب مع خطة العمل الوطنية المقبلة. وسيتيح ذلك أن نكون أكثر استباقية وأكثر توجهاً نحو تحقيق النتائج بشأن خطة المرأة والسلام والأمن على الصعيد الداخلي وكذلك في سياستنا الخارجية.

سيدي الرئيس، لقد أجرت بعثتنا هنا في جنيف، بمناسبة اليوم الدولي للمرأة، مناقشة داخلية فيما بين الزملاء تبادلنا فيها وجهات النظر بشأن المسائل المتعلقة بالمنظور الجنساني والتنوع. وكان من الواضح أن هذه المواضيع تتجاوز منظور الرجل والمرأة الثنائي، فهي تتطرق أيضاً إلى مجموعة أكثر تنوعاً من القضايا المتعلقة بالميل الجنسي والهوية الجنسية. ويجب أن تؤخذ هذه المنظورات في الاعتبار عند السعي إلى إقامة مجتمعات شاملة للجميع يمكننا جميعاً المشاركة فيها. وأيضاً، أبدت بعض زميلاتنا تردداً بشأن الاحتفال باليوم الدولي للمرأة، حيث شعرن بأن إظهار الاحترام للآخر والالتزام بمبادئ المساواة هو أمر ينبغي لنا القيام به كل يوم لا أن نذكره مرة واحدة في السنة.

إن المشاركة الكاملة والشاملة للمرأة في المحافل الدولية، بما في ذلك في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار وتوحيد الأسلحة، شرط أساسي لتحقيق المساواة الكاملة في مجتمعاتنا. وتبين الدراسات أن الأفرقة الأكثر تنوعاً تتخذ قرارات أفضل، بطرق منها ضمان طرح وجهات النظر المختلفة على الطاولة وأخذها في الاعتبار. ولذلك، تواصل هولندا الدعوة إلى زيادة عدد النساء في أدوار القيادة وعمليات صنع القرار. وتبين الإحصاءات التي قدمها المعهد عن مشاركة المرأة وقيادتها في المؤتمر أن أماننا طريقاً مهماً يتعين علينا أن نقطعه في هذه الهيئة.

ويُعد تعيين أول أمينة عامة للمؤتمر منذ أربعين عاماً خطوة أولى إيجابية، وتشجع هولندا الوفود على السعي إلى تحقيق المساواة بين الجنسين في وفودها، ولا سيما زيادة أدوار المرأة في القيادة وصنع القرار.

وقبل أن أختتم كلمتي، وانطلاقاً من الملاحظات الأخيرة للترويج التي أشارت فيها إلى أن معالجة القضايا الجنسانية ليست مسؤولية المرأة وحدها، أود أن أشكر زميلي رينت فوغلار، المنسق المعني بالشؤون الجنسانية في وفد هولندا لنزع السلاح، على إعداد بيان بلدي اليوم.

وشكراً سيدي الرئيس.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر ممثلة هولندا على بيانها، وأعطي الكلمة إلى ممثلة النمسا.

السيدة هامر (النمسا) (تكلمت بالإنكليزية): شكراً سيدي الرئيس.

نود أن نشكرك على إتاحة الفرصة لنا اليوم لتناول مسألة المنظور الجنساني ونزع السلاح. ونود أيضاً أن نشكر الأرجنتين على ورقتها غير الرسمية التي كانت مورداً مفيداً للتفكير وللتوصيات القابلة للتنفيذ. ونود أيضاً أن نشكر الأمينة العامة لمؤتمر نزع السلاح ومعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح على إسهاماتهما المفيدة.

إن المجتمع الدولي يجي في هذا العام الذكرى السنوية العشرين لقرار مجلس الأمن 1325 (2000) بشأن المرأة والسلام والأمن، وهو أول قرار للأمم المتحدة يبرز الأثر الخاص للنزاع على المرأة، ويؤكد أهمية مشاركة المرأة وإدراج الجنسانية في مفاوضات السلام والتخطيط للعمليات الإنسانية وعمليات حفظ السلام. وتواصل النمسا التزامها الراسخ بهذا القرار، وتقدم بانتظام تقارير عن تنفيذه - وقد اعتمدت الحكومة النمساوية، مؤخراً جداً في تشرين الأول/أكتوبر 2019، التقرير العاشر عن تنفيذ خطة العمل الوطنية. والأمر ببساطة أن النساء والرجال والفتيات والفتيان يتأثرون بدرجات متفاوتة بالنزاعات المسلحة وبأسلحة محددة.

وتؤيد النمسا تماماً البيان الذي أدلى به باسم الاتحاد الأوروبي. ونود أيضاً أن نشير إلى البيان المشترك بشأن المنظورات الجنسانية، الذي أيده 80 وفداً، منهم وفد بلدي، في اللجنة الأولى في عام 2019. وأود، بصفتي الوطنية، أن أركز اليوم على بعدين: أولاً، مشاركة النساء والرجال على قدم المساواة، وثانياً، الأثر الجنساني لأنواع معينة من الأسلحة.

أولاً، لا تزال مشاركة النساء والرجال على قدم المساواة في محافل الأمن الدولية أمراً لم يتحقق. وتشاطر النمسا الأمين العام للأمم المتحدة شواغله التي أعرب عنها في خطته لنزع السلاح. وكما أوضح بعبارة بلغة المتكلمون السابقون وممثلة المعهد منذ لحظات، لا يزال هناك تفاوت كبير بين الجنسين المشاركين في التخطيط لسياسات نزع السلاح المتعددة الأطراف ورسمها وتنفيذها. وتؤكد النمسا من جديد أن تكافؤ التمثيل مفيد للطرفين، وتجدد التزامها الراسخ بمواصلة اتخاذ إجراءات في جميع المحافل ذات الصلة لتحقيق ذلك الهدف.

وثانياً، يتطلب أي منظور مراعاة للاعتبارات الجنسانية فيما يتصل بنزع السلاح أن تُؤخذ بعين الاعتبار أوجه الهشاشة الجنسانية من أجل منع المعاناة الإنسانية بشكل فعال. وتوخياً للإيجاز، أود أن أقدم مثالين ملموسين.

ذكر تقرير أعده برنامج المنظور الجنساني وإجراءات إزالة الألغام أن نسب الضحايا المدنيين في حوادث الانفجار الخطيرة التي وقعت في عام 2017 توزعت كما يلي: 55 في المائة من الرجال، و35 في المائة من الفتيان، و7 في المائة من النساء، و7 في المائة من الفتيات. وكانت منظمة "الإنسانية والإدماج" قد أفادت في وقت سابق بأن 80 في المائة من ضحايا الذخائر العنقودية هم من الذكور، وأن 30 في المائة منهم هم من الفتيان. وتظل أسباب هذا الأثر غير المتناسب متعددة الأوجه، لكن استكشافها أمر بالغ الأهمية لمنع المعاناة الإنسانية والحد منها أثناء النزاعات المسلحة وبعدها. وفي هذه الحالة، تشكل برامج التوعية بالمخاطر المصممة حسب الحاجة، والتي تُقدم إلى أضعف الفئات، مثلاً واضحاً على الأثر الفعال للمنظور الجنساني في جهودنا لنزع السلاح.

وثمة بُعد مهم آخر هو الأثر غير المتناسب للإشعاع المؤيّن على النساء والفتيات. وفي السنوات الأخيرة، أُجري عدد متزايد من الدراسات عن التأثير المختلف لعواقب التفجيرات النووية على الرجال والنساء. ففي مؤتمر فيينا المعني بالأثر الإنساني للأسلحة النووية، مثلاً، بينت ماري أولسون، من دائرة المعلومات والموارد النووية، في استنتاجاتها أن خطر تعرض المرأة للمعاناة والموت من السرطان الناجم عن الإشعاع أكبر بكثير بالمقارنة مع الرجل الذي يتلقى نفس الجرعة من الإشعاع المؤيّن. وبالإضافة إلى ذلك، يؤدي التعرض للإشعاع وعلاقته بالعمر دوراً مهماً. لكن، كما هو معروف جيداً، ربما لا يؤدي التعرض للإشعاع إلى السرطان فحسب، بل أيضاً إلى زيادة خطر التعرض لاعتلالات صحية أخرى، مثل انخفاض المناعة، وانخفاض الخصوبة - وهو تأثير جنساني أيضاً - وأمراض أخرى، كمرض القلب، والعيوب الولادية، ومنها التخلف العقلي وعيوب القلب. وأدت هذه الحقائق إلى الاعتراف بالأثر الجنساني للإشعاع المؤيّن في معاهدة حظر الأسلحة النووية.

سيدي الرئيس، إن النمسا لا تزال تؤيد وضع الإنسان في صميم جهودنا. ومن شأن إدراج منظور جنساني فيما يتعلق بنزع السلاح أن يساعدنا على تطوير وتحديد أدوات أكثر فعالية في مجال السياسات والتنفيذ، عن طريق مراعاة أوجه الضعف الخاصة على النحو الواجب. وشكراً.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر ممثلة النمسا على بيانها، وأعطي الكلمة لسفير لاتفيا.

السيد كاركلينس (لاتفيا) (تكلم بالإنكليزية): أود في البداية، سيدي الرئيس، أن أشكر على تنظيم هذه المناقشة المناسبة من حيث التوقيت والموضوع، وكذلك على تقديم وثيقة معلومات أساسية. فهذه الوثيقة تجسد المبادرات المهمة التي أُطلقت من أجل تعزيز المساواة بين الجنسين في دوائر نزع السلاح والحد من العنف الجنساني في العالم.

ويتفق وفد بلدي تماماً مع البيان الذي أدلى به في وقت سابق باسم الاتحاد الأوروبي. وأود أن أطلع هذه الهيئة الموقرة في بضع دقائق عن عملية أخرى قد تقدم بعض الأفكار لمؤتمر نزع السلاح.

وعلى غرار ما سبق ذكره أثناء رئاسة لاتيفيا للمؤتمر، نشير إلى أن مؤتمر الدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة لعام 2019 أولى الأولوية لمسألة المنظور الجنساني والعنف الجنساني بهدف اتخاذ إجراءات ملموسة للنهوض بهذا الجانب من العمل بموجب المعاهدة. وكان هذا الموضوع مهماً سواء بالنسبة للاتيفيا أو للمعاهدة، التي هي أول معاهدة تدرج مصطلح العنف المرتكب لاعتبارات جنسانية وترتبط صراحةً بين العنف الجنساني وأدوات العنف.

لقد ركز القرار على ثلاثة محاور. أولها مسألة تعزيز التوازن والمساواة بين الجنسين في الوفود وفي محافل معاهدة تجارة الأسلحة. وفي هذا الإطار، شملت التوصيات كلاً من التوازن داخل الوفود وفي مستوى التمثيل. فلو افترضنا أن نصف القاعة ليس ممثلاً تمثيلاً مناسباً على جميع المستويات، فالحصلة هي أننا لن نستفيد إلا من نصف إمكاناتنا. ويجب أن تكون المساواة مجدية، ومن ثم يجب أن تشمل مستوى التمثيل فضلاً عن التوازن في الأعداد.

والمحور الثاني هو مسألة الأثر الجنساني للعنف المسلح في حالات النزاع. وقد أدركنا طوال مناقشاتنا، في إطار الإعداد للقرار، أن الرجال والفتيان والنساء والفتيات يتأثرون بشكل مختلف بالعنف المسلح والنزاع المسلح. ومن شأن تحسين فهم الطبيعة الدقيقة لذلك عن طريق زيادة جمع البيانات وعمليات التحليل أن يحسن من قدرتنا على الاستجابة على النحو المناسب. ولذلك، شجعت الدول على جمع هذه البيانات وإتاحتها للجمهور.

ويتمثل المحور الثالث في الجوانب المحددة لتقييم مخاطر العنف الجنساني. ورغم أن مسألة العنف الجنساني والعنف ضد النساء والأطفال تندرج في إطار القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، فإن ميزة المادة 7(4) من معاهدة تجارة الأسلحة هي أنها توجه الانتباه على وجه التحديد إلى جانب من جوانب تقييم المخاطر لم يكن يحظى في الماضي إلا بتركيز قليل، إن حظي أصلاً بأي تركيز. وقد يعني التنفيذ المجدي لهذا الجانب من المعاهدة أن تتخذ الدول خطوات نحو الحد بشكل ملموس من العنف الجنساني المتصل بالأسلحة، الأمر الذي يمكن من تحقيق الهدف الأساسي للمعاهدة - وهو الحد من المعاناة الإنسانية.

وقدمت توصيات تتعلق بالتقاسم المستمر لممارسات الدول في سياق هذا التقييم، وزيادة توضيح بعض المصطلحات ذات الصلة في المعاهدة، ووضع دليل للتدريب الطوعي. وقد شكّل هذا القرار الذي اعتمد بتوافق الآراء تقدماً كبيراً في تناول المسائل الجنسانية في إطار المعاهدة. والمسألة الآن، بطبيعة الحال، تتعلق بالمتابعة والتنفيذ.

وفي الختام، سيدي الرئيس، أود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أشكر جميع الوفود التي تكلمت بشكل إيجابي عن مبادرة لاتيفيا في إطار المعاهدة. وشكراً جزيلاً.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر سفير لاتيفيا، وأعطي الكلمة الآن لممثل الولايات المتحدة الأمريكية.

السيد فاي (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): شكراً سيدي الرئيس وسيدي الأمينة العامة. إن وفد بلدي يحتفي بالآراء الإيجابية التي أعرب عنها في القاعة، ويود أن يضيف رأيه بشأن هذه المسألة المهمة المتعلقة بالأمن العالمي والمساواة على الصعيد العالمي. إن استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة تعتبر مسألة مساواة المرأة بالرجل وتمكينها في جميع أنحاء العالم جزءاً لا يتجزأ من الأمن.

سيدي الرئيس، إن سياسة الولايات المتحدة هي دعم الجهود الرامية إلى تعزيز مساواة المرأة بالرجل، وتعزيز وحماية حقوق النساء والفتيات، ووضع برامج لتمكين النساء والشباب. وعلاوة على ذلك،

فإننا ندرك دور المرأة في نزع السلاح. وتكفل مشاركة النساء في ممارسات نزع السلاح رؤية وفهماً رائعين للقضايا.

وتلتزم الولايات المتحدة التزاماً راسخاً بتوسيع نطاق المشاركة المجدية للمرأة في إرساء وصون السلام والأمن والرخاء على الصعيد العالمي في سياق احتفالنا في تشرين الأول/أكتوبر المقبل بالذكرى السنوية العشرين لقرار مجلس الأمن 1325(2000). ونحث جميع الدول الأعضاء والمنظمات دون الإقليمية والإقليمية، والأمم المتحدة والوكالات المتخصصة على إتاحة فرص متساوية لتمثيل المرأة في جميع عمليات صنع القرارات المتعلقة بمسائل نزع السلاح ومنع الانتشار وتحديد الأسلحة، ولا سيما ما يتعلق منها بمنع النزاعات المسلحة والعنف المسلح والحد منهما.

وفي سياق مساعي نزع السلاح، اعتمدت الولايات المتحدة في عام 2017 قانون المرأة والسلام والأمن، مما يجعل الولايات المتحدة أول بلد في العالم لديه مثل هذا القانون الشامل بشأن هذه المسألة. وفي حزيران/يونيه 2019، وقع الرئيس ترامب على أول استراتيجية من نوعها للولايات المتحدة بشأن المرأة والسلام والأمن، وهي استراتيجية تعترف بالدور الفعال للمرأة في منع النزاعات وفي بناء السلام وتحقيق الاستقرار.

وستصدر وزارة خارجية الولايات المتحدة خطة لتنفيذ استراتيجية المرأة والسلام والأمن. وتهدف عملية التنفيذ الجارية هذه إلى إضفاء الطابع المؤسسي على حماية المرأة في حالات النزاع ومشاركتها في عمليات صنع القرار. ونحن نعمل على تحديث المساعدة الخارجية، واستحداث أدوات جديدة، وتحسين التدريب، لكي يكون لدى الدبلوماسيين وخبراء التنمية والعاملين في مجال الأمن وأفراد الدفاع المعرفة والموارد، ولتعزيز فعاليتهم في إدماج مبادئ المرأة والسلام والأمن في عملهم. وتلتزم الولايات المتحدة بتوسيع دور المرأة في إرساء وصون السلام والأمن والرخاء على الصعيد العالمي. وشكراً لك سيدي الرئيس وسيدي المدير العام.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر سفير الولايات المتحدة، وأعطي الكلمة لسفير المملكة المتحدة.

السيد ليدل (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): شكراً سيدي الرئيس. اسمح لي أولاً أن أنضم إلى الزملاء الآخرين الذين أعربوا عن تقديرهم لجهودك، وجهود باقي مجموعة الرؤساء الستة لدورة هذا العام، في متابعة اقتراحكم المتعلق ببرنامج عمل. نحن أيضاً نشعر بأسف عميق لعدم تمكننا مرة أخرى من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن طريقة لتعميق عملنا المتعلق بجدول الأعمال الموضوعي لمؤتمر نزع السلاح.

ومن ثم، أشكرك على إتاحة الفرصة لنا في هذا الصباح لمناقشة القضايا الجنسانية من حيث صلتها بعمل المؤتمر وبنزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة، على نطاق أوسع. وسمح لي أيضاً أن أشكر الأمانة العامة للمؤتمر والدكتورة دالاكوا على ملاحظتهما الاستهلاكية، والوفود التي تكلمت حتى الآن، على تناول بعض النقاط الباعثة على التفكير.

إن هذا الموضوع بالغ الأهمية للمملكة المتحدة، التي لم تزل منذ فترة طويلة تؤيد المنظورات الجنسانية في العديد من المحافل. وعلى وجه الخصوص، قامت المملكة المتحدة بدور قيادي في مجلس الأمن لتعزيز خطة المرأة والسلام والأمن؛ ونحن في هذا العام، بالطبع، كما أشار الآخرون، نحتفل بالذكرى السنوية العشرين لصدور قرار مجلس الأمن 1325(2000).

لقد أيدنا في ذلك السياق الجهود الرامية إلى ضمان تعزيز تمثيل المرأة في جميع مستويات صنع القرار في المؤسسات والآليات المعنية بتسوية النزاعات. ويسرني أيضاً أن أعلن أن المملكة المتحدة تمول

برنامج المنظور الجنساني ونزع السلاح، التابع لمعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، وهو برنامج يهدف إلى إدماج المنظورات الجنسانية بشكل أفضل في مساعي تحديد الأسلحة ونزع السلاح في البيئة المتعددة الأطراف، بما يكفل أن تحقق المعاهدات والاتفاقيات مصالح الجميع.

سيدي الرئيس، إن لدى المملكة المتحدة اعتقاداً راسخاً بأنه المرأة يجب أن تُمثَل تمثيلاً صحيحاً في مناقشات ومفاوضات وعمليات نزع السلاح وتحديد الأسلحة - فمساهمة المرأة ومشاركتها عامل أساسي في تخطيط الإجراءات المستدامة وتنفيذها.

لقد أحرزنا، كما ورد في الورقة غير الرسمية التي قدمتها سيدي الرئيس، بعض التقدم الجيد في زيادة مشاركة المرأة في أعمالنا. غير أن نوعية هذه المشاركة، كما قال سفير سويسرا، لا تقل أهمية عن كميتها. ويسرني أن أقول إن المسؤولين الكبار الثلاثة الذين يتولون، ضمن وزارة الخارجية ووزارة الدفاع ووزارة الطاقة في المملكة المتحدة، قيادة الأعمال التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي المقبل لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هم جميعاً نساء. والواقع أنني أعتمد، كلما أخذت الكلمة هنا أو في نيويورك بشأن مسائل نزع السلاح النووي، على تعليمات تعدها في لندن الموظفة المعنية بنزع السلاح النووي وكذا رئيسة القسم المسؤول عن هذا الملف، وتوقعها رئيسة الإدارة المعنية أو نائبة رئيستها - وهن جميعاً في الوقت الراهن من النساء.

وعلاوة على ذلك، ظلت مسؤولية اتخاذ القرارات العليا بشأن الأسلحة النووية للمملكة المتحدة على مدى 14 سنة من السنوات الأربعين الماضية في أيدي رئيسات للوزراء. وكانت لإحدى رئيسات الوزراء هؤلاء، وهي مارغريت تاتشر، آراء واضحة بشأن الردع النووي ونزع السلاح النووي، وهي آراء شكلتها تجربة الحرب. فقد قالت في خطاب ألقته في موسكو في آذار/مارس 1987 ما يلي:

الحقيقة هي أن الأسلحة النووية موجودة وأن المعرفة بكيفية صنعها لا يمكن محوها ... لقد بينت لنا حربان عالميتان ... مدى فظاعة الحرب حتى وإن دارت رحاها باستخدام الأسلحة التقليدية، ومع ذلك فإن الأسلحة النووية لم تردع الحرب النووية فحسب، بل ردت أيضاً الحرب التقليدية في أوروبا. إن عالماً من دون أسلحة نووية قد يكون حليماً، ولكن لا يمكنك أن تبني دفاعاً مؤكداً على الأخطار. وبدون ثقة واطمئنان بين الشرق والغرب أكبر بكثير مما هو موجود في الوقت الحاضر، فإن عالماً دون أسلحة نووية سيكون أقل استقراراً وأكثر خطورة بالنسبة لنا جميعاً.

ولكن، كما تلاحظون بحق، ما زال يلزمنا بذل المزيد من الجهد. لقد حاولنا في أثناء رئاستنا لهذا المؤتمر في العام الماضي، على غرار ما فعلت سيدي الرئيس، أن ندرج منظوراً جنسياً في عملية تعيين منسقي الهيئات الفرعية والمنسقين الخاصين، وإن كنا لم نتمكن من تحقيق التوازن بين الجنسين الذي كنا نريده. وهذا يؤكد أهمية زيادة عدد كبار الموظفين في وفودنا، التي يمكن أن يُعين منها المكلفون بمهام.

ومن الأهمية بمكان أيضاً أن نسعى إلى تحقيق تمثيل أكثر مساواة في منظمات المجتمع المدني العاملة في ميدان نزع السلاح، وكذلك في الحكومات. وفي ذلك الصدد، كان من دواعي السرور البالغ أن تشكل المرأة نسبة 54 في المائة من المشاركين في الجزء الخاص بالمجتمع المدني من المؤتمر الذي عقدته مؤخراً في لندن الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية، وفقاً للاصطلاح الوارد في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وفي الختام، سيدي الرئيس، نرحب بمبادرتك المناسبة من حيث التوقيت وبورقتك الباعثة على التدبّر. ويعلن وفد بلدي التزامه بالاضطلاع بدوره في إحداث تغيير بشأن هذه المسألة المهمة. وشكراً لكم.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر سفير المملكة المتحدة على بيانه، وأعطي الكلمة لممثل المكسيك.

السيد مارتينز رويز (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): شكراً جزيلاً سيدي الرئيس. نود أولاً أن نشكر الأرجنتين على إدراج مسألة المنظور الجنساني ونزع السلاح في جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح وعلى الورقة غير الرسمية القيمة التي قدمها وفدها بشأن هذه المسألة. ونعتقد أن هذه المناقشة، التي تتزامن أيضاً مع اليوم الدولي للمرأة، الذي يُحتفل به في 8 آذار/مارس، حدث مناسب من حيث التوقيت لتعزيز الحوار واتخاذ تدابير محددة تيسر إدماج المنظور الجنساني في مجالي نزع السلاح والسلام والأمن الدوليين. ونود أيضاً أن نشيد بالملاحظات التي أدلت بها للسيدة تاتيانا فالوفايا، الأمينة العامة للمؤتمر، وأن نسلط الضوء على قيادتها النسائية.

إن محافل نزع السلاح، ومؤتمر نزع السلاح على وجه الخصوص، كما ذكرنا به السيدة ريناتا دالكوفا، ممثلة معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، كانت في الماضي تخضع لهيمنة الرجال وتفتقر إلى المنظور الجنساني. ومن الموثق جيداً أن غياب المرأة في مننديات النقاش وصنع القرار في مختلف مجالات عمل الأمم المتحدة، بما في ذلك خطة السلام والأمن، يسفر عن سياسات تتجاهل احتياجات وشواغل نصف سكان العالم. فإذا ازداد عدد أصوات النساء، ستظهر وجهات نظر وجوانب جديدة للمسألة. وقبل عشرين عاماً، اعتمد مجلس الأمن قراره التاريخي بشأن المرأة والسلام والأمن، الذي اعترف بالدور المهم للمرأة في منع النزاعات وتسويتها، وحفظ السلام، والاستجابة الإنسانية، والتعمير، وشدد على أهمية مشاركة المرأة ومساهمتها الكاملة على قدم المساواة مع الرجل في جميع الجهود الرامية إلى صون وتعزيز السلام والأمن.

إننا يجب أن نتجاوز الهيكل الأبوي ومفهوم الأمن الدولي الذي سيطر على العالم منذ الأزل. ولذلك، نرحب باتخاذ الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريش، تدابير محددة للمضي قدماً نحو تحقيق هذا الهدف، سواء عن طريق خطته لنزع السلاح أو عن طريق تعيينه نساءً ذوات كفاءة عالية في المناصب الإدارية. وسوف نرى شيئاً فشيئاً فوائد هذه التدابير. ونرحب بالاعتراف بالنهج القائم على نوع الجنس في الصكوك الحديثة العهد، مثل معاهدة حظر الأسلحة النووية ومعاهدة تجارة الأسلحة، ونرحب أيضاً بالاهتمام الذي أولي لهذا الموضوع في خطط تنفيذ اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد واتفاقية الذخائر العنقودية، وهو اهتمام نأمل أن يزداد في المؤتمر الاستعراضي المقبل، ونرحب كذلك بتزايد عدد القرارات التي تشير إلى ضرورة اعتماد منظور جنساني. ومما يدعو أيضاً إلى الارتياح أن هذا المنظور أصبح حاضراً بصورة متزايدة في القرارات التي نعتمدها وحلقات النقاش التي نحضرها. ومع ذلك، فإننا ندرك أن هذه الخطوات هي مجرد خطوات أولى، وأنها بحاجة إلى التوطيد.

لقد انضمت المكسيك مؤخراً إلى صفوف البلدان التي اعتمدت سياسة خارجية مناصرة لقضايا المرأة، وهي أول بلد في أمريكا اللاتينية يعتمد سياسة من هذا القبيل. وسننظم، بالتعاون مع فرنسا وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، منتدى المساواة بين الأجيال، الذي سيعقد في مكسيكو سيتي في أيار/مايو وفي باريس في تموز/يوليه، من أجل تكثيف الجهود الرامية إلى تحقيق المساواة بين الجنسين. وسيكون أحد مجالات تركيز المنتدى هو التكنولوجيا والابتكار. وبالإضافة إلى ذلك، يشكّل وفد بلدي في جنيف جزءاً من الشبكة الدولية لأنصار ونصيرات المساواة بين الجنسين ومجموعة التأثير في مجال نزع السلاح.

سيدي الرئيس، إننا نرحب بالمقترحات الواردة في الورقة غير الرسمية التي قدمها وفد بلدك. وهي تدابير مجدية وعملية يمكن أن يتخذها مؤتمر نزع السلاح لضمان أكبر تمثيل للمرأة ولتمكين أعضاء المؤتمر من فهم المنظور الجنساني فهماً كاملاً. ووفد بلدي على استعداد للعمل مع الأعضاء الآخرين من أجل ضمان تنفيذ هذه المقترحات. وعلاوة على ذلك، نعتقد أنه ينبغي أيضاً معالجة هذه

المسألة في سياق الجهود الرامية إلى تحسين عمل المؤتمر وتبسيطه. وسيكون من الأهمية بمكان إيجاد آليات تتيح للمجتمع المدني إمكانية أكبر للوصول إلى عملنا، نظراً للإسهامات المهمة التي يمكن للمجتمع المدني أن يقدمها، من حيث الأفكار والمعرفة والنقد البناء، في سبيل النهوض بقضية إشراك المرأة مشاركةً كاملةً في مفاوضات نزع السلاح.

ويجب أن نواصل العمل عن كثب مع المعهد وأن نواصل الاستفادة من دراساته المتعلقة بالمنظور الجنساني ونزع السلاح من أجل إحراز تقدم بشأن هذه المسألة. وينبغي للمؤتمر أيضاً أن ينظر بمزيد من التعمق في الآثار الإنسانية للأسلحة النووية، ولا سيما الأثر غير المتناسب للتعرض للإشعاع على النساء والفتيات، وأن يجري المفاوضات اللازمة بشأن التدابير الرامية إلى منع حدوث مثل هذه الآثار الكارثية.

وأخيراً، أود أن أؤكد مجدداً أننا، بإيلاء مزيد من الاهتمام للعلاقة بين الاعتبارات الجنسانية ونزع السلاح، سنتمكن من فهم التحديات المستمرة على نحو أفضل وتوليد أفكار ومقترحات جديدة من أجل إحراز مزيد من التقدم المستدام بشأن نزع السلاح، بسبل منها فتح آفاق جديدة يمكن أن تنهي الشلل الذي أصاب هذه الهيئة. وشكراً جزيلاً.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر ممثل المكسيك على بيانه، وأعطي الكلمة لسفير باكستان.

السيد هاشمي (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): شكراً لك سيدي الرئيس على الدعوة إلى عقد مناقشة هذا اليوم. واسمح لي أيضاً أن أشكر المدير العام السيدة فالوفايا على ملاحظاتها وأن أشكر ممثلة معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح على عرضها القيم.

سيدي الرئيس، لقد دافعت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة عن قضية الأبعاد الجنسانية لتحديد الأسلحة من خلال قرار مجلس الأمن 1325(2000) وقرار الجمعية العامة الذي يُعتمد كل سنتين تحت عنوان "المرأة ونزع السلاح وتحديد الأسلحة"، الذي اعتمد مرة أخرى في عام 2018. وتواصل باكستان دعم هذه المبادرات بوصفها خطوات تكميلية للنهوض بخطة السلام وتحديد الأسلحة على الصعيد الدولي.

سيدي الرئيس، لقد قدمت باكستان أيضاً مساهمة متواضعة في توسيع نطاق البعد الجنساني ليشمل نظام وعمليات نزع السلاح. وفي فترة رئاستنا لمؤتمر نزع السلاح، في أيار/مايو 2016، نظم وفدنا جلسة عامة مفتوحة العضوية بشأن الموضوع نفسه. وكان ذلك متمشياً مع دعم باكستان الكامل لمشاركة المرأة مشاركة فعالة في مناقشات وعمليات صنع القرار المتعلقة بالسلام والأمن ونزع السلاح.

وعلى الصعيد الوطني، اتخذت باكستان عدة خطوات لإدماج منظور جنساني في مواضيع السلام والأمن وتحديد الأسلحة والمواضيع ذات الصلة. ولدينا تقليد نفخر به يتمثل في تقلد النساء مناصب قيادية في هذا الميدان. فقد شغلت نساؤنا مناصب من قبيل رئيسة الوزراء، ورئيسة الجمعية الوطنية، ووزيرة الخارجية، وشاركن في صنع القرارات المتعلقة بمسائل السلام والأمن. وتولت نساؤنا قيادة مؤسسات تُعنى بسياسات الأمن وتحديد الأسلحة، منها منصب أمينة الشؤون الخارجية وأمينة الشؤون الخارجية المساعدة لشؤون تحديد الأسلحة. وقد مثلت السفيرات باكستان في نيويورك، وفي الوكالة الدولية للطاقة الذرية في فيينا، وفي منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في لاهاي، وبالطبع هنا في جنيف. وشاركن جميعاً مشاركة نشطة في الخطاب المتعلق بالسلام والأمن ونزع السلاح.

ويعمل حالياً عدد من النساء الباكستانيات كسفيرات ودبلوماسيات في عواصم مختلفة في جميع أنحاء العالم. ولدينا اليوم أكثر من ستين امرأة في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام في جميع أنحاء العالم. ولا تزال المرأة الباكستانية جزءاً من قواتنا المسلحة ليس فقط في الوظائف المساعدة، بل أيضاً في

أدوار قتالية، منها وظائف الطيار المقاتل. وهذا يدل على التزام القوات المسلحة الباكستانية بتعزيز تكافؤ الفرص لنسائنا أيضاً. ورغم هذا التقدم المحرز، كما لوحظ من قبل، لا يزال ينبغي القيام بالكثير من العمل، على الصعيدين الدولي والوطني، لتحقيق هدف المساواة بين الجنسين والتنوع في المداولات والمفاوضات والنتائج في مجال تحديد الأسلحة.

وأخيراً، سيدي الرئيس، نشكركم على تعميم الورقة غير الرسمية، التي تتضمن عدداً من الأفكار المهمة. وتطلع إلى إجراء مناقشات بشأن كيفية دفع هذه المقترحات إلى الأمام؛ ويمكنكم أن تعولوا على دعمنا لك في هذا الصدد. وشكراً.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر سفير باكستان على بيانه، وأعطي الكلمة لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد آزادي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): شكراً سيدي الرئيس. صباح الخير، أيها الزملاء الأعزاء. بعد الاستماع إلى الوفود التي تحدثت عن إدراج المسألة الجنسانية في مناقشاتنا وربما في صك ملزم قانوناً، وقدمت بعض المعلومات بشأن الإجراءات والخطط التي اتخذتها فرادى الدول والتي نُفذت في سياق المعاهدات والاتفاقات، أتساءل شخصياً كيف يمكن لهذه المسألة أن تساعد هذه الهيئة على الوفاء بولايتها. بطبيعة الحال، إذا أبرمنا صكوكاً ملزمة قانوناً، فستكون لدينا بالتأكيد الفرصة لإدراج هذه المقترحات المهمة المتعلقة بالتكافؤ والمساواة بين الجنسين في هذه الصكوك.

وإذا سمحت لي، سيدي الرئيس، أود أن أشير إلى موضوع آخر. بالنظر إلى أن الأسبوع الماضي صادف الذكرى السنوية الخمسين لبدء نفاذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، يجدر بي أن أؤكد أن مجرد وجود الأسلحة النووية يشكل أكبر تهديد للسلم والأمن الدوليين وكذلك لبقاء البشرية. والضمان الأفضل والوحيد للقضاء على هذه التهديدات هو إزالة جميع الأسلحة النووية بطريقة شفافة ولا رجعة فيها وكاملة. وهذا هو الضمان المطلق الوحيد لعدم استخدام الأسلحة النووية، عن قصد أو عن غير قصد، أو لعدم التهديد باستخدامها. ولهذا السبب، فإن نزع السلاح النووي كالتزام رئيسي هو أحد الأهداف الرئيسية للمعاهدة. وتوجب المادة السادسة، على النحو الذي تقرر بالإجماع، وبناء على ما ذكرته محكمة العدل الدولية، الالتزام بمواصلة المفاوضات بحسن نية والتوصل فيها إلى نتيجة تفضي إلى نزع السلاح النووي بجميع جوانبه في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة. وهذا التزام قانوني صريح ليس فيه لبس أو شروط.

سيدي الرئيس، إن تدهور البيئة الأمنية الدولية، وزوال معاهدات نزع السلاح وتحديد الأسلحة، وتقلص تعددية الأطراف، والرغبة النهمية في الهيمنة العالمية، كل ذلك يثير قلقاً شديداً وينطوي على خطورة شديدة. ويشهد الوقت الراهن تسارع سباق التسلح النووي. وتواجه الثقة الكاملة في قدرة المعاهدة على تحقيق نزع السلاح النووي بوصفه الهدف الرئيسي للمعاهدة، والثقة في مصداقيتها وشرعيتها، تهديدين مهمين.

أولهما وأهمهما هو عدم احترام دولة واحدة للإرادة الجماعية والشاغل المشترك للمجتمع الدولي، وهو ما لا يشكل فحسب أخطر تهديد لهدف نزع السلاح النووي والمستقبل للمعاهدة، بل ينتهك أيضاً المبادئ الأساسية المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة. وهذه السياسة جزء من محاولة منهجية لتقويض قيمة تعددية الأطراف وأهميتها وفعاليتها، ولإبطال المؤسسات المتعددة الأطراف، ولتقويض الاتفاقات الدولية، ولإبطال أقدم مبدأ من مبادئ القانون الدولي - وهو أن العقد شريعة المتعاقدين. وكمثال على ذلك، وبغض النظر عن استعراض الوضع النووي الجديد للولايات المتحدة، فإن قيام إدارتها مؤخراً بتطوير رأس حربي نووي جديد منخفض القوة لم يؤد فحسب إلى تقوية دور

الأسلحة النووية في العقيدة العسكرية للولايات المتحدة، وهو ما ينتهك التزامها بموجب المعاهدة ويقوض بشدة الثقة في المعاهدة وقدرتها ومصداقيتها فيما يتصل بتحقيق نزع السلاح النووي، بل جعل أيضاً احتمال استخدام الأسلحة النووية مساوياً لاحتمال استخدام الأسلحة التقليدية، وجعل الحرب النووية أكثر احتمالاً.

أما التهديد الثاني فيتمثل، سيدي الرئيس، في عدم تحقيق العالمية الكاملة للمعاهدة. وفي هذا الصدد، نود أن نؤكد أن عدم إحراز تقدم في تحقيق العالمية الكاملة للمعاهدة سيهدد هدفها ويقلص مصداقيتها وفعاليتها، مما يشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين. ونحث الدول غير الأطراف على أن تنضم فوراً ودون شروط إلى المعاهدة، كأطراف غير حائزة للأسلحة النووية، وعلى أن تخضع جميع مرافقها وأنشطتها النووية للضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وفي السياق نفسه، نؤكد من جديد ضرورة التزام جميع الدول الأطراف بوقف وحظر نقل أو تقاسم أي معدات أو معلومات أو مواد أو مرافق أو موارد أو أجهزة ذات صلة بالمجال النووي أو تقديم المساعدة العلمية والتقنية في المجال النووي إلى الدول غير الأطراف في المعاهدة دون استثناء.

وبالنظر إلى هذه التحديات والتهديدات، سيدي الرئيس، فضلاً عن الالتزامات المتراكمة التي لم تتحقق في إطار المؤتمرات الاستعراضية السابقة لمعاهدة عدم الانتشار، ولا سيما المؤتمرات التي عُقدت في الأعوام 1995 و2000 و2010، قد يتساءل المرء عما إذا كان ينبغي لنا أن نحتفل بالذكرى السنوية الخمسين لبدء نفاذ المعاهدة أو عما إذا كان ينبغي تحذيرنا من هذه التحديات وأن نطرح شواغل المجتمع الدولي وشعوره بالإحباط بشأن الوضع السائد. وفي هذه المرحلة، ينبغي أن ينصب تركيزنا على نزع السلاح النووي باعتباره ضرورة ملحة للمجتمع الدولي، وينبغي أن نتجنب أي محاولات قد تضعف بأي شكل من الأشكال من دور مؤتمر نزع السلاح وولايته أو تهدر طاقة المؤتمر ووقته وموارده على مسائل أقل أهمية. إننا ينبغي أن نركز على جدول أعمال المؤتمر.

سيدي الرئيس، هذا السبب هو الذي حملنا على أن نؤكد باستمرار على أهمية الحفاظ على دور المؤتمر وولايته ومسؤولية جميع الأعضاء عن مساعدة هذه الهيئة الموقرة على الوفاء بولايتها الأساسية. وفي هذا الصدد، تتحمل الدول الحائزة للأسلحة النووية النصيب الأكبر من المسؤولية عن تحقيق هذا الهدف.

وفي الختام، سيدي الرئيس، يجب علينا أن ننفذ بفعالية اتفاقيتنا الشاملة المتعلقة بنزع السلاح النووي بدلاً من السير في العملية الجديدة المسماة "تهيئة بيئة لنزع السلاح النووي"، التي تهدف إلى إيجاد شروط للالتزامات نزع السلاح النووي بموجب المادة السادسة وإلى إعادة تفسير هذا الحكم والالتزامات المتعلقة بنزع السلاح النووي المتفق عليها في المؤتمرات الاستعراضية السابقة. ويجدر بنا أن نؤكد من جديد الحاجة الملحة إلى أن تفي الدول الحائزة للأسلحة النووية بالتزامها المتعلق بنزع السلاح المتفق عليه في الوثيقتين الختاميتين للمؤتمرين الاستعراضيين لعامي 2000 و2010.

وشكراً سيدي الرئيس.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر ممثل جمهورية إيران الإسلامية على بيانه، وأعطي الكلمة لممثلة جمهورية كوريا.

السيدة تشوي سونه (جمهورية كوريا) (تكلمت بالإنكليزية): شكراً سيدي الرئيس. أود أن أعود إلى مسألة المنظور الجنساني بروح الاتساق الذي ساد النقاش الذي جرى اليوم. وأود أن أضف صوتي إلى زملائي الآخرين في توجيه الشكر لك على بدء النقاش اليوم بشأن هذا الموضوع المهم جداً.

وأعرب أيضاً عن تقديري للبيان المفيد الذي أدلت به الأمانة العامة لمؤتمر نزع السلاح وللعرض الشامل والثاقب الذي قدمته ممثلة معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح.

لقد كان عمل المعهد، بما في ذلك برنامجه المتعلق بالمنظور الجنساني ونزع السلاح، مفيداً جداً في دفع جهودنا الجماعية. ولهذا السبب، يحظى عمل المعهد بتقدير كبير من العديد من الوفود، بما فيها وفد بلدي. وتحظى الحزمة المرجعية المتعلقة بالمنظور الجنساني ونزع السلاح بتقدير بالغ، وهو ما أبداه العديد من المتكلمين السابقين. وتبذل كوريا جهوداً أيضاً لمعالجة مسألة المنظور الجنساني ونزع السلاح والنهوض بها. وتقدم كوريا دعماً قوياً ومستمراً لخطة الأمين العام للأمم المتحدة المتعلقة بنزع السلاح، وهو أحد المبادرات التي يشكل فيها المنظور الجنساني أحد العناصر المهمة.

ونحن هنا في جنيف نركز على ما يمكننا القيام به فعلياً وواقعياً. في هذا السياق، تتعاون كوريا بنشاط مع فرع الشبكة الدولية لأنصار ونصيرات المساواة بين الجنسين في جنيف. وأعلنت كوريا في عام 2020، بالإضافة إلى تعهد جميع الأطراف في هذه المحفل، في الجلسات العامة، بتحقيق المساواة، التزامين إضافيين من المقرر تنفيذهما بالكامل هذا العام في هذا الصدد.

أولاً، تلتزم كوريا بالمساهمة في الجهود الدولية الرامية إلى التصدي للعنف الجنساني في النزاعات المسلحة ومنعه. وتتوسع الجهود المبذولة في هذا الصدد، التي تشمل فيما تشمله تقديم الدعم المالي إلى ضحايا العنف الجنساني في النزاعات المسلحة والناجين منه. وهذا يتماشى في الواقع مع مبادرة الحكومة الكورية للعمل مع المرأة وتحقيق السلام، التي أطلقت في عام 2018. وثانياً، تلتزم البعثة الكورية في جنيف بتحقيق المساواة بين الجنسين، نوعاً وكماً على السواء، في جميع المناسبات التي تنظمها البعثة في عام 2020.

وأشكركم مرة أخرى على عرض هذا الموضوع المهم في قاعة المجلس اليوم.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر ممثلة جمهورية كوريا وأعطي الكلمة لسفير إسبانيا.

السيد سانثيث دي ليرين غارسيا - أوفيس (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): شكراً جزيلاً سيدي الرئيس. اسمح لي بأن أبدأ بالإعراب عن أسفي لعدم قدرة هذا الجمع على الالتزام باعتماد برنامج عملك. فعلى الرغم من الجهود الهائلة التي بذلتها الرئاسة الست، لم تتمكن من المضي قدماً وكسر الجمود الذي نحن عليه منذ عشرين سنة خلت. ونعلم أصلاً أننا لسنا في وضع يسمح لنا بالاضطلاع بولاية تفاوضية بين عشية وضحاها، لكن هذا هو السبب الذي يجعل اعتماد جدول زمني منظم للمناقشات في شكل برنامج عمل، حتى وإن لم يتضمن ولاية تفاوضية، خطوة أولى نحو استعادة الثقة وإتاحة عودتنا المبكرة نسبياً إلى هذه القاعة.

ونظراً لهذا الفراغ، نكرس جلستنا اليوم لقضية أساسية في السياسة الخارجية الإسبانية، ألا وهي تعميم المنظور الجنساني في المجال الدبلوماسي. سيدي الرئيس، أود الإعراب عن تقديري الخاص لهذه المبادرة، والكلمات المشجعة للمديرة العامة، والبحوث المفيدة التي أجراها معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح. لقد عرفت وزيرة خارجية بلدي السياسة الخارجية لأول حكومة ائتلافية لإسبانيا بأنها سياسة خارجية نصيرة للمرأة. ولهذا السبب، ستظل القضايا الجنسانية دائماً على قائمة أولوياتنا، كما كانت بالفعل على مدى السنوات القليلة الماضية. وواصلت إسبانيا جهودها الدؤوبة لإدراج المنظور الجنساني في كامل عمليات الدبلوماسية الوقائية، وبناء السلام ونزع السلاح، وهذا ما جعلنا نحظى بالاعتراف بأننا من الأنصار الدوليين للمساواة بين الجنسين في الأمم المتحدة. وكانت وزارة الخارجية الإسبانية قدوة في هذا الصدد، إذ أصبحت امرأة تشغل منصب نائبة المدير لشؤون نزع السلاح وعدم الانتشار، وهي ترأس إدارة تشكل فيها نسبة النساء أكثر من 50 في المائة من الموظفين

والموظفين. وتعطي الوزارة أيضاً الأولوية لمسائل نزع السلاح في التعليم المستمر، بدعم من السفارة المتجولة المعنية بالمساواة. ولا يقتصر تعزيز المشاركة الهادفة للمرأة على السلك الدبلوماسي فحسب، بل يشمل أيضاً السلك الإداري، بدءاً بالقوات المسلحة حيث تشغل المرأة بالفعل أعلى مستويات القيادة، برتبة عميد، وانتهاً بالجهات المدنية صاحبة المصلحة المشاركة في مبادرات نزع السلاح، وعمليات التسريح، وإعادة الإدماج، وإصلاح القطاع الأمني.

وترأس امرأة المجلس المشترك بين الوزارات المعني بالتجارة الخارجية في السلع العسكرية والسلع ذات الاستخدام المزدوج، وهو الهيئة الإسبانية لمراقبة الأسلحة التي تصدر تراخيص صفقات الأسلحة. ورعت إسبانيا إنشاء شبكة جهات التنسيق فيما يتعلق بقرار مجلس الأمن 1325 (2000) بشأن المرأة والسلام والأمن، كما تقود التزام عام 2025، وهو مبادرة بشأن المرأة والسلام والأمن تحدد أهدافاً متوسطة الأجل لتعزيز المنظور الجنساني في هذا المجال.

ونفذ بلدي خطة عمل وطنية تنفيذياً لقرار مجلس الأمن 1325 (2000)، واضطلع، بصفته عضواً في المجلس في الفترة من عام 2015 إلى عام 2016، بدعم الاستعراض الرفيع المستوى للقرار، الذي أسفر عن قرار جديد، هو القرار 2242 (2015)، وتعميم مراعاة المنظور الجنساني في وثائق مجلس الأمن ولغته وأعماله. وتركز خطوط العمل الواردة في خطتنا فيما يتعلق بالمنظور الجنساني في مجالي نزع السلاح والأمن على عدة جوانب: حماية النساء والفتيات في حالات النزاع (الحماية من العنف الجنسي والعنف الجنساني وغير ذلك من انتهاكات حقوقهن بوجه خاص)؛ وحماية النساء اللواتي يعشن ظروف الهشاشة بسبب النزاع، مثل اللاجئين أو المشردين ونساء الشعوب الأصلية؛ وأوضاع الضحايا، لا سيما فيما يتعلق بإزالة الألغام للأغراض الإنسانية وحالات العنف؛ والمشاركة الهادفة للنساء في عملية صنع القرار في الدبلوماسية الوقائية، وتسوية النزاعات، ونزع السلاح، والتسريح، وإعادة الإدماج وبناء السلام؛ وزيادة الوعي في المجتمع بأدوات اللغة والتواصل والتوعية.

سيدي الرئيس، دعت إسبانيا كذلك، بوصفها من الدول الموقعة على جميع اتفاقيات نزع السلاح تقريباً، إلى اعتماد منظور جنساني في السياسات المتعددة الأطراف والثنائية وفي التعاون الإنمائي. ولهذا السبب، أيدنا إدراج المسائل الجنسانية في برنامج العمل المتعلق بالأسلحة الصغيرة، والمناقشات المتعلقة بنظم الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل، والاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة، ومناقشات المؤتمر الأخير للدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة، والمؤتمر الأخير لاستعراض اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد. ونحن نضطلع حالياً بدور جهة التنسيق للجنة مساعدة الضحايا بموجب اتفاقية الذخائر العنقودية، وهو سياق للنساء فيه دور لا يُحسدن عليه، وهو دور الضحية. وفي إطار سياستنا المتعلقة بالتعاون الإنمائي ونزع السلاح، لنا مشاريع لا تحصى تنطوي في جوهرها على منظور جنساني: فقد دعمنا قانون الضحايا وإعادة الأراضي في كولومبيا، وحماية المشردين والمشردين في هندوراس، إلى جانب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومشروع "إلباكتو" (البرنامج الأوروبي للمساعدة التقنية لأمريكا اللاتينية في مجال مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية) بين الاتحاد الأوروبي وأمريكا اللاتينية بشأن مشاركة النساء في العصابات والعنف الحضري، ومبادرة المدن الآمنة للمشاريع النسائية في هندوراس والمغرب، وغيرها من المشاريع الكثيرة.

وأود أن أختتم بياني بالإعلان عن أن الحلقة الدراسية المعنية بنزع السلاح والمنظور الجنساني التي استضافتها إسبانيا في مدريد في عام 2019 ستُعقد مرة أخرى هذا العام، ربما في كل من مدريد ونيويورك.

وباختصار، سيدي الرئيس، يؤيد بلدي بحماس المساواة بين الجنسين في ميدان نزع السلاح، ويمكنك التعويل على دعمنا في أي مبادرات تنشأ في هذا المجال، حتى تتمكن من تحسين آفاقنا في هذا المؤتمر. وشكراً جزيلاً.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر سفير إسبانيا على بيانه البليغ، الذي يعفني من الرد على بعض الأسئلة أو الشكوك التي أثرت في هذه القاعة. وأعطي الكلمة لممثلة تركيا.

السيدة دجيلاسين رينده (تركيا) (تكلمت بالإنكليزية): شكراً سيدي الرئيس. في البداية، نعرب عن تقديرنا للرئاسة الأرجنتينية على عقد مناقشة اليوم بشأن المنظور الجنساني في نزع السلاح، وعلى الورقة غير الرسمية المقدمة بشأن هذه المسألة المهمة. ونشكر أيضاً الأمانة العامة لمؤتمر نزع السلاح، السيدة فالوفايا، ومثلة معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح على بيانها.

واغتناماً لهذه الفرصة، نود أيضاً الإشادة بجهود الرئاسة الأرجنتينية من أجل عودة المؤتمر إلى عمله، بالتعاون مع الرئاسة الخامسة الأخرى لدورة هذا العام، وآخر رئاسة لدورة عام 2019، وأول رئاسة لدورة عام 2021. ومع ذلك، سيدي الرئيس، ونحن نحتفل بالذكرى السنوية العشرين لقرار مجلس الأمن 1325(2000)، الذي وضع الأساس لخطة المرأة والسلام والأمن، نرى أن مناقشة اليوم مناسبة في وقتها للتفكير في الإنجازات، ومناقشة كيفية معالجة ما تبقى من ثغرات وتحديات تعترض مسار تحقيق الهدف العام المتمثل في زيادة انخراط المرأة في هذا الميدان.

سيدي الرئيس، تعتقد تركيا أن زيادة استخدام خطة المرأة والسلام والأمن أداة حاسمة لمنع نشوب النزاعات وإيجاد حلول لها، فضلاً عن بناء السلام واستدامته. وأتاح القرار 1325(2000) وقرارات مجلس الأمن اللاحقة ذات الصلة وضع إطار معياري متين تحقيقاً لهذه الغاية. ويسرنا أن نرى أن هذه القرارات تشجع منظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء على تكثيف جهودها، ووضع برامج لزيادة المشاركة القيادية للمرأة في الجيش وفي إنفاذ القانون وبناء السلام في سياق المفاوضات المتعلقة بمعاهدات واتفاقات السلام.

وكان هناك وعي أعمق واهتمام أكثر جدية بظروف الهشاشة التي تعيشها المرأة، وبالتأثير غير المتماثل للنزاعات عليها. وفي هذا السياق، تعترف تركيا بأن إنشاء منصب الممثلة الخاصة المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع في عام 2009، وتشكيل فريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن في عام 2015، ووضع استراتيجية الأمين العام للأمم المتحدة للتكافؤ بين الجنسين في صفوف الأفراد النظاميين للفترة 2018-2028 خطوات مهمة نحو تعزيز دور المرأة في الحفاظ على السلام والأمن، بما في ذلك تحديد الأسلحة ونزع السلاح.

سيدي الرئيس، على الرغم مما تحقق من تقدم، لا يزال هناك الكثير من العمل الذي يتعين عمله من أجل تفعيل خطة المرأة والسلام والأمن بالكامل. وهذا الأمر يتطلب مزيداً من الجهود والالتزامات المتضامنة من جانب كيانات الأمم المتحدة والدول الأعضاء، فضلاً عن المنظمات الإقليمية والمجتمع المدني. وعلاوة على ذلك، نعتقد أن الواجب يفرض حتماً التصدي مباشرة لهذه الأسباب الجذرية للنزاع، بطرق منها تعزيز المساواة بين الجنسين، وزيادة مشاركة المرأة في جميع أشكال الوساطة، ومنع نشوب النزاعات، وعمليات الأمم المتحدة للسلام، والإنعاش بعد انتهاء النزاع، وعمليات بناء السلام ونزع السلاح.

ونؤيد أيضاً أهمية زيادة عدد المستشارات والمستشارين في مجال الشؤون الجنسانية في عمليات الأمم المتحدة للسلام. ويجب بذل المزيد من الجهود من أجل زيادة عدد النساء اللاتي يشغلن مناصب

قيادية أو مقاعد على طاولة المفاوضات، وتعزيز مشاركتهن في صنع القرار السياسي والاقتصادي في جميع مراحل عمليات السلام، فضلاً عن تنفيذ اتفاقات السلام.

وترى تركيا، ونحن نتطلع إلى المستقبل، أن الذكرى السنوية العشرين لقرار مجلس الأمن 1325(2000) فرصة لصياغة خطة العقد المقبل وتضمينها التزامات وأولويات جديدة؛ وتركيا على استعداد للاضطلاع بدورها في الجهود الدولية للنهوض بخطة المرأة والسلام والأمن، وزيادة مشاركة المرأة في نزع السلاح والمواضيع ذات الصلة. وشكراً سيدي الرئيس.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر ممثلة تركيا على بيانها وأعطي الكلمة لممثلة الولايات المتحدة الأمريكية.

السيدة باومان (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): شكراً سيدي الرئيس. أعتذر عن أخذ الكلمة - لم يكن ذلك في نيتي. لقد استمتعت حقاً بمناقشة اليوم بشأن القضايا الجنسانية، ولما كان وفدي قد ذكر بالاسم، فإنني أريد ممارسة حقّي في رد سريع لا غير.

أريد مشاركة مجموعتنا اقتباساً صادفته مؤخراً، وكان له وقع في نفسي. يقول الاقتباس إن أكبر مشكلة في التواصل هي أننا لا نصغي لنستوعب وإنما نصغي لنرد، وأود القول سيدي الرئيس إن جلسة اليوم كانت مثلاً رائعاً على الشطر الأول من الاقتباس. لقد أصغينا حقاً إلى بعضنا البعض بوصفنا مجموعة، وأصغينا وسمعنا البيانات الوطنية لبعضنا البعض بشأن مسألة المساواة بين الجنسين. وأنا شخصياً أقدر هذه المناقشة.

غير أنه من المؤسف أن أحد الوفود شعر بالحاجة إلى اغتنام هذه الفرصة لتحويل المناقشة إلى مواضيع أخرى. لكن المواضيع التي أثارها هذا الوفد توضح أن أمام هيتتنا قدراً كبيراً من المسائل الموضوعية التي ينبغي لنا مناقشتها، وأن هناك الكثير من الخلافات، وأن علينا الخوض في هذه المسائل الموضوعية.

لكن، من منظور فهم بعضنا البعض، وليس مجرد الرد أو انتظار فرصة للرد، نرى أن من المفارقات أن هذا الوفد هو الوفد نفسه الذي منعنا من إجراء مناقشات موضوعية بالوقوف ضد اعتماد برنامج عمل. ومع ذلك، تتبع مقاربة إيجابية بشأن المستقبل، وأتطلع حقيقة إلى سماع قول أستراليا والدول الأعضاء الخمس الأخرى التي ستتولى رئاسة هذه الدورة فيما يتعلق بخطتها لما تبقى من دورة عام 2020 بشأن كيفية تناول هذه المسائل الموضوعية التي يتعين علينا معالجتها، وكيفية بدء مناقشة أساليب العمل. وشكراً جزيلاً.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر ممثلة الولايات المتحدة الأمريكية على بيانها، وأعطي الكلمة لوفد إندونيسيا.

السيد روساندرى (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): شكراً سيدي الرئيس على إعطائي الكلمة. واسمح لي بشكرك على بدء هذه المناقشة بشأن المنظور الجنساني في نزع السلاح، وعلى عرض الورقة غير الرسمية على مؤتمر نزع السلاح.

تشاطر إندونيسيا العديد من الوفود الأخرى آراءها بأن المنظور الجنساني مسألة شاملة ذات صلة مباشرة بتنفيذ جهود أوسع من أجل السلام والأمن. وعلاوة على ذلك، يمكن للمرأة أن تسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، فضلاً عن قرار مجلس الأمن 1325(2000). ونعتقد أيضاً أن المرأة عنصر سلام وتسامح وتستحق دوراً أكبر في عمل نزع السلاح، بما في ذلك بناء شبكات من الخبراء في مجال نزع السلاح.

سيدي الرئيس، شهدنا في السنوات القليلة الماضية تعزيز المنظور الجنساني في مجال نزع السلاح، على الرغم من أن هناك المزيد من العمل الذي يتعين علينا الاضطلاع به. وفي هذا السياق، من الأهمية بمكان مراعاة المنظور الجنساني في عملنا إن أردنا تعزيز مشاركة متنوعة وهادفة من جانب النساء والرجال في جميع جوانب تحديد الأسلحة وعدم الانتشار ونزع السلاح.

وختاماً سيدي الرئيس، يتعين علينا جميعاً إدماج المنظور الجنساني في جميع الجهود المبذولة في مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح بغية تعزيز السلام والأمن الدوليين. وشكراً.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر ممثل إندونيسيا على بيانه، وأعطي الكلمة لوفد كوبا.

السيد ديلغادو سانشير (كوبا) (تكلم بالإسبانية): شكراً سيدي الرئيس. تولي كوبا اهتماماً حقيقياً للنساء؛ وهذا الاهتمام ليس وهماً أو مجرد كلام. فالمنظور الجنساني جزء من سياسات الدولة في جميع المجالات، وهو ما تعكسه البيانات الملموسة بعيداً عن الشعارات أو الخطابات. لقد تحقق تمكين النساء في كوبا لأنهن نجحن في اكتساب حقوقهن وليس لأن الرجال جادوا عليهن بما. لقد كنّ حاضرات منذ بداية كفاحنا من أجل الاستقلال في كوبا، أي منذ عام 1868. واضطرن إلى إحراق منازلهن ومدنهن لمنع وقوعها في قبضة العدو. لقد علّمن أطفالهن الكفاح من أجل الحرية ودفعنهم نحوها، ووقفن جنباً إلى جنب في النضال الطويل الذي دام أكثر من مائة عام. وفي الكثير من الأحيان، واجهن مخاطر يعجز كثير من الرجال عن مواجهتها.

وقبل انتصار الثورة في عام 1959، كان عدد الرجال الكوبيين يفوق عدد النساء الكوبيات اللائي كنّ عرضة للتمييز السياسي والقانوني والثقافي. ومع مرور السنين، عكست هذه النسبة. واليوم، يفوق عدد النساء عدد الرجال في كوبا، وأصبح للمرأة حضور وازن في جميع جوانب الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للبلد. ويبلغ متوسط العمر المتوقع للمرأة 80,45 سنة، وهو أطول من متوسط العمر المتوقع للرجل بأكثر من ثلاث سنوات وأعلى من العمر المتوقع في كثير من بلدان العالم المتقدمة.

وباختصار، كافحت المرأة في بلدي من أجل التحرر من الاستعمار الإسباني والاستعمار الجديد الذي فرضه تعديل بلات على كوبا في عام 1902، وهي تكافح اليوم من أجل بناء مجتمع أكثر عدلاً وإنصافاً في كوبا في خضم أقسى وأطول حصار اقتصادي وتجاري ومالي يتعرض له شعب في تاريخ البشرية.

وهذا الواقع، سيدي الرئيس، يعكس سياسة ثابتة للدولة هدفها تعزيز جميع حقوق الإنسان للجميع، مع التركيز بوجه خاص على القضايا الجنسانية. ونحن غير راضين بعد على ما تحقق، وسنواصل العمل في جميع المجالات، لا سيما من أجل إحداث تغيير جذري ودائم في الثقافة الأبوية التقليدية السائدة في جميع أنحاء العالم. واليوم، تتمتع المرأة الكوبية بالكامل بجميع حقوقها وتمارسها على قدم المساواة مع الرجل. فحقوقها الجنسية والإنجابية مكفولة، ويحرم القانون أي شكل من أشكال التمييز ضدها ويعاقب عليه. وفي الوقت الراهن، تبلغ نسبة النساء 53,22 في المائة من أعضاء الجمعية الوطنية الكوبية، وهي أعلى هيئة حكومية للدولة في كوبا. وأنا على اقتناع بأنه لو كان لمؤتمر نزع السلاح تكوين مائل، لما تحدثنا اليوم عن المنظور الجنساني، بل لكنا نضطلع بولايتنا التفاوضية من أجل إبرام معاهدات ملزمة قانوناً تضع حداً لانتشار الأسلحة النووية وتضمن نزع السلاح. وسنكون بذلك أقرب إلى السلام، وسيكون ذلك إسهامنا الحقيقي لصالح مئات الآلاف من النساء والفتيات اللائي يتوفين ضحايا لحروب النهب، وتجارة الأسلحة، والنزاعات العديدة من أجل زيادة المكاسب المالية، والتدابير الانفرادية، وعمليات الحظر الإبادية التي تعتمد الدول الكبرى وتنفذها خارج الحدود

الإقليمية وبشكل غير قانوني، وتفرضها على شعوب ذات سيادة تشكل النساء والفتيات جزءاً كبيراً من سكانها.

سيدي الرئيس، تظل المرأة الكوبية في صميم الدفاع عن بلدنا وتعزيز السلام والوثام. والأمثلة على ذلك كثيرة، وأود أن أشير إلى مثال واحد وثيق الصلة بعملنا اليوم، وهو أن منصب سفير كوبا لدى هذا المؤتمر قبل خمس سنوات كانت تشغله امرأة. وبعد ذلك مباشرة أصبحت هذه المرأة سفيرة كوبا لدى الأمم المتحدة، واليوم هي نائبة وزير الخارجية، وهي مسؤولة عن الشؤون المتعددة الأطراف والعلاقات الثنائية مع معظم بلدان العالم. وكان سلفي في هذا المؤتمر امرأة أيضاً؛ وعلى مستوى أعمق، فالشخص الذي وضعني في هذا العالم امرأة؛ والشخص الذي يدعمني وأدعمه امرأة، والشخص الذي ساعدت على وضعه في هذا العالم فتاة ستكون ذات يوم أيضاً امرأة لها مكانتها في كوبا تُفيد بها العالم.

وأود أن أختتم بمجملتين لحوسيه مارتني، البطل الوطني لكوبا، الذي عاش في القرن التاسع عشر، أي منذ زمن بعيد، عندما لم يكن هناك نقاش بشأن المنظور الجنساني. آمن حوسيه مارتني بأن الإنسانية هي الوطن، وأن الوطن كله امرأة، إن هي فشلت مُتنا، وإن أخلصت لنا عشنا. وإيثار المرأة على نفسها هو ما يُجبر الرجل على الفضيلة. وآمل في أن يمسك هذا المؤتمر بهذه الفضيلة، ويبدأ في التفاوض على معاهدات ملزمة قانوناً من أجل نزع السلاح النووي الكامل أو حظر سباق التسلح في الفضاء، وهذا من باب سرد مثالين لا غير. ولهذا السبب، أنا على اقتناع بأننا بحاجة إلى التعويل على النساء وإلى مشاركتهن معنا بأعداد كبيرة في هذه القاعة.

وشكراً جزيلاً سيدي الرئيس.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر ممثل كوبا على بيانه، وأعطي الكلمة الآن لممثلة جمهورية فنزويلا البوليفارية.

السيدة دياز ميندوزا (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلمت بالإنكليزية): شكراً سيدي الرئيس. تود جمهورية فنزويلا البوليفارية اغتنام هذه الفرصة لشكر الرئاسة الأرجنتينية وفريقها الممتاز على جهودهما الجريئة. ونرحب بالأمانة العامة لمؤتمر نزع السلاح، السيدة تاتيانا فالوفايا، ونشكرها على ملاحظاتها المهمة اليوم. ونقدر أيضاً إسهامات معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح. في بلدي، المنظور الجنساني سياسة حكومية مترابطة وشاملة لا تقتصر على خطة واحدة أو وحيدة. ويمثل تعزيز المساواة بين الجنسين والإنصاف والتمكين إحدى الأدوات التي تسهم في إحراز التقدم. ويعلق بلدي أهمية كبيرة على عمل المؤتمر، ويرى أنه الهيئة المتعددة الأطراف الوحيدة للتفاوض بشأن نزع السلاح، وجزءاً أساسياً وحيوياً من آلية نزع السلاح التي يجب الحفاظ عليها وتعزيزها. وتحقيقاً لهذه الغاية، نود تأكيد أهمية التركيز على البنود المدرجة في جدول أعمال المؤتمر وتحديد نطاقها.

وفي الأسابيع الأخيرة، أظهرنا، نحن الدول الأعضاء، أنه من الممكن إجراء حوار بناء وشامل وخال من التسييس المدمر، على الرغم من كل التوترات الجيوسياسية الثنائية القائمة، وعلى الرغم من وجود عقائد أمنية عالمية وإقليمية تتناقض بشكل طبيعي مع بعضها البعض. ونحن من مناصري بناء نظام دولي متعدد الأقطاب موجه نحو السلام والعدالة والتنمية، يقوم على احترام لا حدود له لقواعد القانون الدولي ومبادئه. ويجب أن يضطلع المؤتمر بدور في هذه المسائل وأن يجد طريقه مرة أخرى لكي يأخذ مكانه الصحيح على الساحة الدولية. وشكراً جزيلاً.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر ممثلة جمهورية فنزويلا البوليفارية على بيانها، وأعطي الكلمة لممثلة جمهورية إيران الإسلامية.

السيد آزادي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): شكراً سيدي الرئيس. وآسف لأخذ الكلمة مرة أخرى. لقد أخذت الكلمة لممارسة حقّي في الرد.

سيدي الرئيس، المساواة بين الجنسين مسألة هامة في واقع الأمر بالنسبة لحكومتنا وبلدنا. ولعلمكم، حوالي 60 في المائة من طلابنا الجامعيين هم من النساء. وما سأقول ليس مجرد كلام - علينا إظهار احترامنا لهذه المسألة بالأفعال. ولا شك أن لا فائدة في كثرة الكلام دون أفعال.

أود تذكير الوفد الذي تكلم قبل قليل وأشار إلى أنه ينبغي لنا أن نصغي لنستوعب بأنه لو كان يصغي هو بالفعل ليستوعب، لما انسحب من خطة العمل الشاملة المشتركة أو حاول تقويض تعددية الأطراف. فلو كان يصغي ليستوعب، لاستجاب لنداء المجتمع الدولي بعدم الانسحاب من اتفاقية باريس واتفاقيات تغير المناخ. والأهم، ما دمنا نتصدى حالياً لجائحة كوفيد-19، لو كان هذا الوفد يصغي لاستوعب النداء العالمي، ولكان بلده رفع بالتأكيد تلك العقوبات التي تستخدمها سياسته في محاولة خبيثة لاستنفاد الموارد الإيرانية اللازمة لمكافحة هذا الفيروس. فهو تهديد عالمي وجائحة عالمية، وليس فيروساً من ووهان، كما وصفه وزير خارجية غير متمرس. وشكراً.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر ممثل جمهورية إيران الإسلامية على بيانه. وأعطي الكلمة لممثلة الجمهورية العربية السورية.

السيدة محمد (الجمهورية العربية السورية): شكراً سيدي الرئيس. أعرب عن تقديري للأفكار القيمة التي تقدمت بها السيدات والسادة قبلي في موضوع شديد الأهمية ألا وهو المساواة بين الجنسين في مجالات نزع السلاح. لطالما برزت مشاركة المرأة السورية إلى جانب الرجل في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ويشرفني هنا أن أشير إلى السيدة السفيرة أليس قندلفت، وهي أول امرأة عربية تمثل بلدها سفيرة في الأمم المتحدة في أربعينيات القرن الماضي، وقد كانت لها مداخلتها القيمة في جلسة الأمم المتحدة الثانية الخاصة بأحوال المرأة حول العالم. ولدينا الكثير الكثير من الأمثلة عن سيدات سوريات تبوأن مناصب رفيعة وهامة في الجمهورية العربية السورية.

يشرفني سيدي الرئيس أن أتناول الكلمة للمرة الأولى في قاعة المجلس التاريخية في مكتب الأمم المتحدة، وهي قاعة شاهدة على لحظات إنجازات عظيمة في التاريخ الحديث لنزع السلاح. عندما بدأت تجربتي الدبلوماسية الأولى هذه كان الأمل يغمري بأن أكون شاهدة على خروج مؤتمر نزع السلاح من حالة الجمود الطويلة التي يعيشها مما يزيد عن عقدين من الزمن ولم نفلح في ذلك وللأسف. لكن لا يزال لدي الكثير من الأمل في أن تقودنا المناقشات القادمة إلى الوصول إلى هدفنا المنشود بعيداً عن أي تسييس سيدي الرئيس. وشكراً.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر ممثلة الجمهورية العربية السورية على بيانها. وأعتقد أننا انتهينا من البيانات المتعلقة بالمناقشة الموضوعية، ومن ثم، نتقل الآن إلى مسائل أخرى. وبغية إغلاق هذا الجزء من جلستنا، أود قبل ذلك توجيه شكري إلى جميع الوفود التي أخذت الكلمة على إسهاماتها القيمة، وحثها على مواصلة العمل على منع العنف والتمييز وتعزيز تكافؤ الفرص، لأنني أعتقد أن جوهر ما سمعناه اليوم هو أنه إذا عاجلنا مسألة المنظور الجنساني، فسيكون لدينا عالم أفضل، وسينعكس ذلك بوضوح أيضاً على أعمال مؤتمر نزع السلاح.

وأعطي الكلمة الآن للسيدة مانسفيلد، سفيرة أستراليا، للتطرق إلى المسائل الأخرى.

السيدة مانسفيلد (أستراليا) (تكلمت بالإنكليزية): شكراً جزيلاً سيدي الرئيس. أود الإعراب مجدداً عن بالغ شكري لأعضاء الفريق الأرجنتيني، وبالطبع لسفير الأرجنتين، الذي غادر نهاية الأسبوع الماضي، على عملهم الشاق ومتابرتهم خلال فترة الرئاسة الأرجنتينية. فنحن نقدر حقاً

جهودكم والطريقة التي استندتم إليها في العمل الممتاز الذي اضطلعت به الرئاسة الجزائرية نيابة عن الرئاسة الست لدورة عام 2020، وآخر رئاسة لدورة عام 2019 وأول رئاسة لعام 2021 (الرئاسات الست زائد الرئاسة). لقد عاينا هذا الالتزام عن كثب، وكان من دواعي شرفنا البالغ أننا رافقناكم إلى هذا الحد. ونذكر أننا سنتقلد قريباً في منصب الرئاسة، فأردنا اغتنام هذه الفرصة للحديث قليلاً عن المقترحات التي قدمتها أستراليا والرئاسات الخمس الأخرى لدورة عام 2020 لما تبقى من هذا العام.

لكن وقبل الانتقال إلى ذلك تحديداً، هل لي استئناف الحديث عن تعليقات الأمانة فيما يتعلق بجائحة كوفيد-19؟ أود الإعراب عن بالغ شكري لتحديد الأمانة موقفها. ومن الواضح أن هذه الحالة غير ثابتة، لكنني أريد القول إن سلامة وأمن ورفاه الجميع بالنسبة لدول الرئاسة الست ولأستراليا، ونحن نمضي إلى الرئاسة، هي أولوية. وبناء على ذلك، سنواصل رصد الحالة، والعمل مع الأمانة، وتقييم ما إذا كان هناك أي تعديل أو إجراء وقائي إضافي يمكن اعتماده. وآمل أن تكونوا قد اطلعتم على المبادئ التوجيهية الصادرة عن مكتب الأمم المتحدة في جنيف في 3 آذار/مارس، التي حوت الكثير من المعلومات العملية، وأكدت الأمانة بعضها هذا الصباح.

وأود حثكم مرة أخرى على التأكد من أخذ هذه المبادئ على محمل الجد في الوقت الذي نعمل فيه على تقييم المخاطر، ونحاول المضي بعملنا قدماً قدر المستطاع، لأن الجزء الأكبر من المسؤولية عن الاجتماعات لا يقع في الغالب على عاتق مكتب الأمم المتحدة في جنيف، الذي ييسر اجتماعاتنا، بل على الجهة التي تنظمها. وسنواصل أخذ هذا الأمر على محمل الجد مرة أخرى.

سيتعين علينا التحقق مرة ثانية من هذا الأمر مع الأمانة، ولو أنه وبحسب فهمي قرر مجلس حقوق الإنسان صباح اليوم نقل بقية اجتماعاته من القاعة XX في المبنى E إلى قاعة الجمعية العامة في المبنى A، وهو ما يعني، بحسب فهمي، أن الأمانة ارتأت أنه بالإمكان نقل جلساتنا العامة لمؤتمر نزع السلاح إلى قاعة مجلس حقوق الإنسان؛ الأمر الذي سيتيح لنا مرة أخرى مساحة أكبر بقليل في وقت لا نرى أن الشعور بدفع المكان هو الوضع المثالي بالنسبة لنا. لقد سعينا بهذا إلى التذكير بأن هذا أحد الخيارات، وأود الآن التحقق من ذلك لدى الأمانة.

وبطبيعة الحال، هناك خيار آخر أيضاً يتمثل في أن نؤجل جلساتنا العامة في الأسبوعين المقبلين في ظل الرئاسة الأسترالية، ونحاول استدراك الوقت فيما بعد. أتوقف عند هذا الحد لأسأل الأمانة عما إذا كان ثمة أي توضيح يمكنها تقديمه بشأن هذا الأمر، وبعدها ربما التمسنا آراءكم. وأنداك أتطرق ببعض التفصيل إلى المقترحات التي قدمتها أستراليا والرئاسات المتبقية من أجل عملنا لبقية عام 2020.

السيدة داي (أمينة مؤتمر نزع السلاح) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر سفيرة أستراليا على أسئلتها الموجهة إلى زميلاتنا وزملائنا في مكتب الأمم المتحدة في جنيف، وشعبة إدارة المؤتمرات على وجه الخصوص. توجد قاعات أكبر من هذه. وقد استفسرنا عن مدى توافر قاعة أكبر. وبالنظر إلى خططنا وبرامجنا للرئاسات التالية والمستقبلية، قد يتعين علينا التحلي بالمرونة فيما يتعلق بالتوقيت والأيام التي قد نرغب في عقد جلسات مؤتمر نزع السلاح خلالها. ونتوقع إجابة سريعة على استفسارنا بمجرد بدء التواصل مع مكتب الأمم المتحدة في جنيف.

السيدة مانسفيلد (أستراليا) (تكلمت بالإنكليزية): شكراً جزيلاً على هذه الإيضاحات. ويبدو لي أن قاعة مجلس حقوق الإنسان، القاعة XX، يمكن أن يكون خياراً لاجتماعنا. ولربما انتظرت معرفة ما إذا كان للوفود أي تعليقات؛ وسنعود إلى هذا الأمر بانتظام كما قلت في البداية. ولا يعني اتخاذ القرار الآن بالضرورة أننا لن نعيد النظر فيه في وقت لاحق. ويمكننا بكل سرور التشاور في هذا

الشأن عبر البريد الإلكتروني وما إلى ذلك. وإذا كان لدى أي شخص تعليقات أو أسئلة الآن، فنحن والأمانة على استعداد للإجابة عليها ببالغ السرور. وشكراً سيدي الرئيس.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة لوفد كوبا.

السيد ديلغادو سانثيز (كوبا) (تكلم بالإسبانية): شكراً سيدي الرئيس. أشكر سفيرة أستراليا والأمانة على تعليقاتهما. أتناول الكلمة لأنني لا أفهم الغرض من المناقشة التي نحن بصددتها الآن. فهل مؤتمر نزع السلاح الآن بصدد تقرير ما إذا كنا سنؤجل الجلسة لمدة أسبوعين، كما فعلت هيئات أخرى؟ وهل نحن بصدد تقرير ما إذا كنا سنغير قاعتنا؟ وفي كلتا الحالتين، من الواضح أن لدينا تقليداً قوياً جداً فيما يتعلق بالصحة العامة، ونؤيد أي جهود في هذا الصدد، لكننا لا نود أيضاً اتباع سياسات لا تستند إلى أساس علمي حقيقي.

وبعبارة أخرى، لا أعرف إلى أي مدى سيساعد تغيير قاعتنا بالفعل أو لا يساعد، أو ما إذا كان ثمة رأي في هذا الصدد من أحد خبراء منظمة الصحة العالمية، أو توصية من الأمم المتحدة إلى مكتب الأمم المتحدة في جنيف. وإذا كان الأمر كذلك، أود سماعه لأن ما يهمني أكثر من كل ما قيل هو التعليق النهائي للسفيرة الذي أشارت فيه إلى أنه إذا اتخذنا قراراً الآن، فلن يكون بإمكاننا تغييره فيما بعد. وما لا أفهمه هو أي قرار نحن بصدد اتخاذه الآن.

لا أدري إن كان كلامي واضحاً، لكن هذا هو السبب الذي دفعني إلى أخذ الكلمة. وأعتذر عن بياني هذا. فلربما أسأت فهم ما قيل.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة لسفيرة أستراليا.

السيدة مانسفيلد (أستراليا) (تكلمت بالإنكليزية): شكراً سيدي الرئيس، وشكراً لكوبا على طلب التوضيح.

خلاصة ما نظرنا فيه نحن مجموعة رئاسات الدورة الست وتحدثنا بشأنه مع الأمانة هو ما إذا كان الوضع قد تغير أم لا فيما يتعلق بالمخاطر الصحية. وبالنسبة لنا في مؤتمر نزع السلاح، هناك عدد قليل نسبياً من الأشخاص الذين جاؤوا من عواصم بلدانهم - فمجموعتنا أساساً هي نفس المجموعة التي تجتمع منذ عشرة أيام. ولما كانت أعداد الإصابة في تزايد في أوساط الساكنة، نعتقد أن من الجدير طلب تعليقات وأفكار من الوفود بشأن ما إذا كان تقييم المخاطر الذي أُجري - والذي نواصل على أساسه عملنا - قد تغير بعض الشيء.

فقد فكرنا في هذا الأمر من حيث التوجيه الذي صدر عن منظمة الصحة العالمية والذي أجرى مكتب الأمم المتحدة في جنيف تقييماً له. وكانت إحدى النصائح هي العمل على ترك مسافة أكبر بين الوفود، وهذا هو تحديداً السبب الذي يجعل الانتقال إلى قاعة أكبر قراراً يساعد على ذلك قليلاً. ومع ذلك، نحن لسنا مكدمسين هنا في هذه القاعة كما هو الحال في بعض القاعات الصغيرة. وربما الحاضرات والحاضرون مرتاحون تماماً في هذه القاعة، لكن نظراً لتغير الآراء بتغير الأوضاع، ارتأت مجموعة الرئاسات الست أن من الجدير على الأقل معرفة ما إذا كان لدى أي من الزميلات والزملاء شواغل في هذا الصدد. وأود القول على وجه التحديد إن الفرق الوحيد فيما يتعلق بالانتقال من هذه القاعة إلى القاعة XX هو الاجتماع في مكان أوسع. وفي الأساس، سيجتمع نفس أعضاء مجموعتنا ولن يطرأ تغيير يُذكر في هذا الصدد. وشكراً سيدي الرئيس.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر سفيرة أستراليا على التوضيح. وسنبلي أعضاء مؤتمر نزع السلاح بما يستجد في حينه. أرى أنه لا توجد طلبات أخرى لأخذ الكلمة؛ أعلن رفع جلسة اليوم - عفواً، طلبت سفيرة أستراليا أخذ الكلمة.

السيدة مانسفيلد (أستراليا) (تكلمت بالإنكليزية): شكراً جزيلاً سيدي الرئيس. أعلم أنني أخذت الكلمة أكثر من مرة هذا اليوم. لكنني كنت حريصة على الحديث بعض الشيء عن التخطيط الذي وضعناه مع زميلتنا وزملائنا في مجموعة الرئاسات الست للدورة، وعن الشكل الذي قد سيأخذه جدول أعمالنا فيما تبقى من هذا العام، على افتراض أن تتمكن من مواصلة الجلسات العامة بالوتيرة المعتادة.

وفي ضوء تولينا الرئاسة الأسبوع المقبل، يبتابنا بالفعل شعور قوي بالمسؤولية وبواجب رعاية مؤتمر نزع السلاح. ونسلم بأننا لم نتمكن من التوصل إلى توافق للآراء بشأن برنامج العمل؛ ومع ذلك، سنحاول عرض مسائل ذات أهمية على هذا المؤتمر.

قدمت الرئاسات الست لدورة عام 2020 (الرئاسات الست) ثلاثة خيارات للخروج بحزمة تداير لعملنا في عام 2020. وقد توصلنا في الوقت الراهن إلى جدول زمني منسق للجلسات العامة لبقية السنة، ونقترح تزويد جميع الوفود بذلك عن طريق الأمانة في الوقت المناسب. وما نقترحه هو أن تتناول الجلسات العامة جميع بنود جدول أعمال المؤتمر على قدم المساواة، فضلاً عن تحسين أداء المؤتمر وفعاليته. ونقترح أيضاً مواصلة المشاورات بشأن برنامج العمل. ونريد أن يعلم أعضاء المؤتمر والمراقبون مسبقاً بما سنناقشه، ومن ثم، أن يكون لديهم الوقت للتخصيص والمشاركة بنشاط خلال انعقاد الجلسات. ونود أيضاً تشجيعكم على النظر في تقديم ورقات عمل ووثائق ذات صلة لمساعدتنا على وضع إطار لهذه المناقشات.

سيدي الرئيس، تقترح أستراليا في إطار الجدول الزمني المنسق للرئاسات الست عقد أربع جلسات مواضيعية عامة على الأقل. وستركز هذه الأنشطة على البنود من 1 إلى 3 من جدول الأعمال وعلى تحسين أداء المؤتمر وفعاليته. وعلى افتراض أن يسير كل شيء على ما يرام، ستركز جلستنا العامة الأولى في 17 آذار/مارس الأسبوع المقبل على التحقق من نزع السلاح النووي، بما في ذلك تقرير فريق الخبراء الحكوميين التابع للأمم المتحدة. ونشجع المندوبين على النظر في تقرير الفريق ومختلف ورقات عمله، وفي السبل التي يمكن أن يعمل بها المؤتمر في مجال التحقق من نزع السلاح النووي. ويتعين أن تشمل المفاوضات المتعددة الأطراف المقبلة بشأن نزع السلاح النووي مسألة التحقق؛ ومن ثم، فمن الأهمية بمكان أن تفكر هذه الهيئة بعمق في كيفية القيام بذلك.

وستركز جلستنا العامة الثانية على الحد من المخاطر النووية، تتبعها جلسة فريق للمناقشة التفاعلية. وسبق للوفود، في عام 2018، أن اتفقت في إطار الهيئة الفرعية 2 على أن إجراء المزيد من المناقشات بشأن الحد من المخاطر النووية قد يكون أمراً مرحباً به، وهو ما يدفنا إلى طرح ذلك الآن. ونشجع الوفود على النظر في الدور المفيد الذي يمكن أن يضطلع به المؤتمر من أجل فهم المخاطر النووية والحد منها.

وبعد المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، سنجري مناقشتنا العامة الثالثة، التي سنتناول الحد من المخاطر الأمنية في الفضاء الخارجي. وستكون هذه فرصة لتبادل المقاربات الوطنية لإدارة المخاطر الأمنية في الفضاء الخارجي. ونريد العمل مع جميع الدول لبناء توافق دولي للآراء بشأن السلوك المسؤول في مجال الفضاء، ونأمل في استكشاف هذا الموضوع.

وبعد ذلك، ستركز جلستنا العامة الرابعة والأخيرة على تحسين أداء مؤتمر نزع السلاح وفعاليته. وهذا ليس موضوعاً جديداً على المؤتمر؛ ففي ضوء التحديات التي تواجه تنفيذ ولايته التفاوضية، من المهم

دراسة ما إذا كانت هناك سبل تمكننا من أداء أفضل. وقد تكون بعض الأفكار متواضعة، لكن يمكن أن تُحدث فرقاً في الطريقة التي نعمل بها - على سبيل المثال، ما شهدتم حتى الآن هذا العام من حيث التنسيق المعزز بين الرئاسة الست لدورة عام 2020 وآخر رئاسة لدورة عام 2019 وأول رئاسة لدورة عام 2021، التي نعتقد أنها أحدثت فرقاً، ونأمل أن تظل عاملاً في دفع القضايا قدماً.

أيها الزميلات، أيها الزملاء، لقد سمعتم قبل قليل الأهمية التي نوليها للمسألة الجنسانية، وللتنوع، ولإشراك جميع الأصوات. فإشراك هذه الأصوات سيفضي بنا إلى اتخاذ قرارات أفضل. لكن عندما نظرت عن كثب في النظام الداخلي للمؤتمر، فوجئت تماماً بأنه غير محايد جنسانياً، ومن ثم فهو لا يعكس المساواة بين الجنسين. وخلال رئاستنا، سوف نقترح تعديلاً فنياً للنظام الداخلي للمؤتمر لجعله محايداً جنسانياً. ونحن ندرك أنه ينبغي توخي الحذر عندما نفتح النظام الداخلي؛ وهذا ليس ما نسعى إلى فعله. فهذا الأمر مختلف تمام الاختلاف عن أي شيء آخر جرت مناقشته حتى الآن. وما سيطلب إلى الوفود سيقتصر بكل بساطة على تأييد إجراء تعديل فني لإدراج المساواة بين الجنسين والحياد في لغة النظام الداخلي؛ وسنعود إلى هذه المسألة خلال فترة رئاستنا.

وأخيراً سيدي الرئيس، قلنا قبل أسبوعين إن مدة رئاستين كانت وقتاً كافياً للنظر في اقتراح برنامج عمل لهذا العام خلال الجلسات العامة، ولذلك لن نقترح مواصلة مناقشته بهذا الشكل. ومع ذلك، نحن فخورون جداً بهذه الخزمة، وبالعمل الذي خصص لها في بداية السنة تحت قيادة زملائنا الجزائريين، وكذلك بالعمل الذي واصلته حضرتك لاحقاً. لدينا شعور قوي بأن هذا الأمر يستحق المزيد من الدراسة، وأن يظل على طاولة مناقشاتنا. ومن ثم، نحن منفتحون على أي وفد يرغب في مقابلتنا لمناقشة تعزيز برنامج عمل هذه الهيئة. وبهذه التعليقات، أختتم بياني. وشكراً جزيلاً سيدي الرئيس.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): شكراً جزيلاً سيدي السفير. والآن يمكنني القول إننا انتهينا من أعمال اليوم - ومع ذلك، أرى أن وفد البرازيل يود أخذ الكلمة. لك الكلمة سيدي السفير.

السيد دي باروس كارفايو إي ميو مورواو (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): شكراً سيدي الرئيس. آسف لأخذ الكلمة في وقت متأخر من هذا الصباح، لكنني لن أطيل.

سيدي الرئيس، منذ نهاية كانون الثاني/يناير ونحن نتحدث عن كل شيء ما عدا نزع السلاح وعدم الانتشار؛ وأود أن تسمح لي بأن ألقى على مسامعكم كلمة من دقيقتين تكريماً لرجل سلام توفي الأسبوع الماضي في مسقط رأسه، بمدينة ليما في بيرو: إنه الأمين العام السابق للأمم المتحدة، السفير خافيير بيريز دي كويبار. لقد كان السفير بيريز دي كويبار أولاً سفيراً هنا في سويسرا. ثم أصبح أميناً عاماً لوزارة الخارجية في بلده ثم سفيراً لدى الاتحاد السوفياتي السابق. وكان أيضاً الممثل الدائم لبلده لدى الأمم المتحدة، وبصفته هذه رئيساً لمجلس الأمن. وعيّن أميناً عاماً مساعداً للشؤون السياسية، وبعد شهرين فقط من تقاعده من الخدمة الدبلوماسية في بيرو، انتُخب أميناً عاماً للأمم المتحدة، ثم أعيد انتخابه بعد ذلك لولاية ثانية انتهت في عام 1992.

وعمل خافيير بيريز دي كويبار، حتى قبل تعيينه أميناً عاماً مساعداً، مبعوثاً إلى قبرص مكلفاً بالتوصل إلى هدنة بين الطائفتين اليونانية والتركية تمهيداً لبدء مفاوضات السلام. وخلال ولايته أميناً عاماً، واجه العديد من القضايا العالمية الحساسة وساعد على إيجاد حل لها، بما في ذلك مفاوضات السلام بشأن حرب جزر ماليفيناس، وتحرير الرهائن في لبنان، وعملية السلام بين الحكومة والميليشيات في السلفادور، وترتيبات السلام لإنهاء الحرب بين إيران والعراق، فضلاً عن إدانته المستمرة لنظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا.

لكن لماذا استحضرت اسمه اليوم، هنا أمام مؤتمر نزع السلاح؟ لأنه كان رجل سلام ونصيراً لنزع السلاح. وأعتقد أن علينا أن نتعلم درساً منه في هذه الأيام على وجه الخصوص. وأعتقد أن ما يمكن أن نتعلمه منه، سيدي الرئيس، هو رسالته بأن نزع السلاح ليس مجرد مسألة مناقشة ما إذا كنا سنفكك الأجهزة النووية، وما إذا كنا سنعمل على ذلك بشفافية أم لا، وما إذا كنا نتمثل للقواعد المناسبة في مناقشاتنا هنا، أو ما إذا كانت هناك جوانب تقنية جديدة لبعض الأسلحة التي يتعين التعامل معها. بطبيعة الحال، كل هذه الأمور بالغة الأهمية، لكن الدرس الذي نستقيه من الحياة الدبلوماسية للسفير بيريز دي كويبار هو أن نزع السلاح لا يمكن تحقيقه حقاً إلا من خلال نزع فكرة السلاح من عقولنا وقلوبنا باستخدام الدبلوماسية بفعالية وتوافق. وإذا لم تتمكن من الانطلاق من هذه النقطة، فلن نتمكن أبداً من تحقيق نزع السلاح أو عدم الانتشار فعلياً. فلتحيا إذن ذكرى سفير أمريكا اللاتينية العظيم خافيير بيريز دي كويبار. وشكراً جزيلاً سيدي الرئيس.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): شكراً جزيلاً سيدي السفير على هذه الكلمات الطيبة بحق في ذكرى رحيل الأمين العام السابق للأمم المتحدة، السيد بيريز دي كويبار. وأعطي الكلمة لوفد كوبا، وبعدها لوفد بيرو.

السيد ديلغادو سانثيز (كوبا) (تكلم بالإسبانية): شكراً سيدي الرئيس. وأعتذر صراحة عن أخذ الكلمة مرة أخرى، لكنني أفعل ذلك رداً على تعليقات سفيرة أستراليا. تعرب كوبا عن بالغ تقديرها للجهود التي تبذلها رئاسات هذه الدورة. فعندما نوقشت، في الجلسة الأخيرة، إمكانية تناول المسائل في الجلسات العامة المقبلة، قلنا لسفيرة أستراليا حبذا لو حصلنا على صورة متكاملة لأن من شأن هذه الصورة أن تساعدنا على وضع الخطط وتقييم المسائل.

وما يشغلني، وأود إثارته الآن بدلاً من الانتظار حتى الجلسة التالية، هو الوثيقة التي ستقدم إلينا لأن الحديث دار عن وثيقة. ووفدنا يؤيد ويحرب بشفافية خطة رئاسات دورة عام 2020 لإعطائنا لمحة عامة عما سنتناوله طوال العام. ونرى أيضاً أن هذا جهد جماعي إيجابي للغاية. بيد أننا نود التحذير من أن الوثيقة التي ستقدم - وآمل في أن ما أقول خطأ، وأن لا حاجة في الواقع إلى قوله - ينبغي ألا تحل بأي حال من الأحوال محل برنامج العمل، لأن ذلك ليس من مسؤولية رئاسات الدورة.

وبناء على ذلك، وعلى الرغم من أنني لم أطلع على الوثيقة، فإنني مقتنع بأن الوثيقة التي سأتلقيها ستكون بسيطة جداً تقول: "هذا هو بند جدول الأعمال وهذا هو تاريخه"، دون أي نوع آخر من التعليقات، لأن التعليقات بشأن شكل الاجتماع، وما سيناقش في الاجتماع، وولاية الاجتماع نفسها، وما إلى ذلك سوف تقرينا بالفعل - إلى حد خطير حسب ما أعتقد - من برنامج عمل، وليس بالأحرى من اقتراح صادر عن الرئاسات. ولدينا ثقة تامة ومطلقة في الرئاسة وفي الرئاسات الست لهذه الدورة، لا سيما في رئاسة أستراليا، التي تبدأ الأسبوع المقبل، لكنني أردت أن أشاطركم شعوري بضرورة الحذر لتفادي أن تقدم الأمانة وثيقة ليس لها هدف واضح - وفي حال تلقينا هذه الوثيقة، فسنبدأ الجلسة المقبلة بالحديث عن الوثيقة ومضمونها بدلاً من الحديث عن المسألة الموضوعية ذاتها - وهي تفادي ما أصبح عليه هذا المؤتمر للأسف، والتركيز حقاً على مسأله الموضوعية، التي ستقدم كوبا إزاءها دعمها الكامل، لك سيدي ولجميع الرئاسات الأخرى.

أردت فقط الإدلاء بهذا التعليق، وكما قلت آمل في أن أكون على خطأ. فلا حرج لدي في أن أكون على خطأ في هذه القضايا. وشكراً.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لسفيرة أستراليا لتوضيح هذه النقطة.

السيدة مانسفيلد (أستراليا) (تكلمت بالإنكليزية): شكراً جزيلاً سيدي الرئيس. أعتقد أنكم ستكتشفون أن الوثيقة التي اقترحنا تقديمها ستطمن زميلاتنا وزملاءنا فيما يتعلق بالنقطة التي أثارها مندوب كوبا. الأمر بسيط جداً، الوثيقة تحتوي على بنود جدول الأعمال التي تعرفونها جيداً وتحمل تاريخاً واحداً فقط، والبلد الذي قد يدفع بهذه البنود قدماً. وقد كنا حريصين جداً على مناقشة هذا الأمر مع الرئاسة الخمس الأخرى لدورة عام 2020، وعلى التأكد من أن هذه مقارنة متوازنة من حيث مقدار الوقت. والوثيقة لا تتضمن أي حكم بشأن مضمونها - بل تُرك الأمر تماماً لكل رئاسة على حدة لتناولها. وبناء على ذلك، ستجدون أنها وثيقة بسيطة جداً نأمل في أن تتيح لكل وفد فرصة للتفكير في مواضيع الجلسات العامة في قادم الأيام. وأعتقد أنه لن تعترضكم أي مشكلة في ذلك. فنحن قدمناها بحسن نية إلى المجتمعين هنا باعتبارها وسيلة لتنظيم العمل الذي ستغويه كل جلسة عامة. وشكراً سيدي الرئيس.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعتقد أن هذه النقطة اتضحت، وأعطي الكلمة لوفد بيرو.

السيد أريستيغي برافو (بيرو) (تكلم بالإسبانية): أشكر سيدي الرئيس، والمعذرة عن طلي الكلمة مرة أخرى هذا الصباح. أود أن أعرب بإيجاز عن تقدير وفدي وامتنانه لسفير البرازيل على كلمات الشناء في حق السفير خافيير بيريز دي كوييار. ويعرب وفدي عن تقديره العميق لبادرة الصداقة هذه وللتعاطف مع هذا الموظف المدني والدبلوماسي البيروفي اللامع الذي كرس حياته لخدمة بيرو والمجتمع الدولي، واضطلع بأسمى واجباته، بصفته الأمين العام الخامس للأمم المتحدة، بنزاهة والتزام مثاليين، وأسهم منذ توليه ذلك المنصب في تحقيق السلام والأمن الدوليين في مختلف مناطق العالم. وأود مرة أخرى شكر الرئيس على هذه الفرصة، وسفير البرازيل على كلمات التعاطف والإشادة في حق السفير بيريز دي كوييار.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر ممثل بيرو على بيانه. وللتأكد، أود أن أسأل إن كان أي وفد آخر يرغب في أخذ الكلمة. لا أرى أن أحداً يود أخذ الكلمة، ومن ثم سننهي هذه الجلسة ببعض الملاحظات الختامية.

أولاً، أود أن أعرب مرة أخرى عن شكري على المساعدة التي تلقاها وفدي، وعلى كل الدعم الذي قدمته الوفود إلى رئاسة الأرجنتين وإلى جهود الرئاسة الست لهذه الدورة. نحن على وشك الانتهاء من رئاستنا، لكننا لا نزال ملتزمين إزاء مجموعة الرئاسة الست، وسواصل العمل مع الرئاسة الأخرى لهذه الدورة، ومع آخر رئاسة للدورة السابقة وأول رئاسة للدورة القادمة.

وأود أيضاً أن أشكر جميع الأعضاء الرسميين لمؤتمر نزع السلاح والمترجمين الشفويين على دعمهم، وأن أعلن أن الجلسة العامة المقبلة ستعقد يوم الثلاثاء، 17 آذار/مارس، الساعة 10/00 تحت رئاسة أستراليا. وشكراً جزيلاً.

أُعلنُ رفع الجلسة.

رُفعت الجلسة الساعة 12/50.